

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على إحالتها الى اللجنة القانونية ؟  
شكراً لكم .

وارجو ان اوضح من جديد ان قانون رعاية الشباب الى لجنة التربية والتعليم وشكراً لكم .

السيد الأمين العام :

٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس :

ترفع الجلسة الى موعد آخر .

( انتهت الجلسة )

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة التاسعة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر  
المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في  
٢٧ / ذو الحجة / ١٤١٤ هجرية ، الموافق ١٩٩٤/٦/٧ ميلادية .

الجلد (٣١)

العدد (٩)

### - جدول الأعمال -

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور كامل ابو جابر .

ب - طلب اجازة مقدم من سماحة الشيخ عبد العزيز الحياط .

ج - طلب اجازة مقدم من معالي السيد كامل الشريف .

الصفحة

- د - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبد المجيد شومان .  
هـ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد احمد السعود العدوان .  
و - طلب اجازة مقدم من سعادة السيدة نائلة الرشدان .  
٣ - قرارات اللجان .  
أ - قرار اللجنة القانونية رقم (١١) تاريخ ١٩٩٤/٦/٥ بشأن مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ .  
ب - قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٤/٦/٥ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٩٤ .  
ج - قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٤/٦/٥ بشأن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين .  
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٥٣

محضر الجلسة

- ٢ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .  
٣ - معالي السيد احمد العقابلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .  
٤ - معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .  
٥ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .  
٦ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة

جدول الأعمال .

في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٤/٦/٧ ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :

- ١ - معالي الدكتور كامل ابو جابر .  
٢ - سماحة الشيخ عبد العزيز الحياط .  
٣ - معالي السيد كامل الشريف .  
٤ - معالي السيدة ليلى شرف .  
٥ - سعادة السيد عبد المجيد شومان .  
٦ - سعادة السيد احمد سعود العدوان .  
٧ - سعادة السيدة نائلة الرشدان .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

- ١ - دولة الدكتور عبد السلام الخالي .  
٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي .  
٣ - معالي الدكتور معن ابو لوار .  
٤ - معالي الدكتور جواد الحناي .

وحضر من الحكومة :

- ١ - معالي الدكتور سعيد النمل :

نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

هكذا من الأصل





السيد الأمين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة وإعفاء الأمين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٢ - الإجازات والاعتذارات .

أ - طلب إجازة مقدم من العين الدكتور كامل أبو جابر .

ب - طلب إجازة مقدم من سماحة العين الشيخ عبد العزيز الحياط .

ج - طلب إجازة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف .

د - طلب إجازة مقدم من سعادة العين السيد عبد الحميد شومان .

هـ - طلب إجازة مقدم من سعادة العين السيد أحمد السعدون .

و - طلب إجازة مقدم من سعادة السيدة

العين السيدة نائلة الرشدان .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على إجازة اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٣ - قرارات اللجان :

أ - قرار اللجنة القانونية رقم (١١) تاريخ ١٩٩٤/٦/٥ بشأن مشروع قانون تعديل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ مقرر اللجنة القانونية .

السيد احمد الطراولة مقرر اللجنة القانونية :

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٤/٦/٥ ، برئاسة دولة رئيس

مجلس الأعيان السيد احمد اللوزي وبحضور معالي مقرر اللجنة السيد أحمد الطراونه وأصحاب الدولة والمعالي والسعادة الاعضاء السادة :

زيد الرفاعي

سالم مساعده

طاهر حكمت

د. عبد اللطيف عريبات

جودت السيول

محمد عوده القرعان

لذير رشيد

د. كمال الشاعر .

ومن الأعيان معالي السيد عز الدين المفتي ومعالي السيد عبدالله صلاح .

كما حضر الاجتماع دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي ومعالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي ، ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ وأحال الى اللجنة من قبل مجلس الأعيان لدراسته ، واعطاء القرار اللازم بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع القانون واسبابه الموجبة قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الأمة اللجنة القانونية صالح الزعبي

هكذا عبد الوصل

*[Handwritten signature]*

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون معدل قانون تشكيل المحاكم النظامية

قرار مجلس النواب	قرار اللجنة	مادة كما وردت في المرسوم	مادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة (١) موافقة كما وردت من مجلس النواب .	المادة (١) : موافقة بعد اجراء التصحيح للنص التالي: شطب كلمة (على) والاستعاضة عنها بكلمة (من) .	المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ومعدل به بعد ثلاثين يوما على نشره في الجريدة الرسمية .	المادة (١٤) : ٤ - يحلل النيابة العامة وتظلم الحكومة في جميع المنازلات التي تقيمها أو تقام عليها .
المادة (٢) موافقة كما وردت من مجلس النواب .	المادة (٢) : موافقة كما وردت بالمرسوم	المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :- ٤ - باستثناء ما نص عليه في المادة (١٥) من هذا القانون يحلل النيابة العامة تحلل الحكومة في جميع المنازلات التي تقيمها أو تقام عليها .	المادة (١٤) : ٤ - يحلل النيابة العامة وتظلم الحكومة في جميع المنازلات التي تقيمها أو تقام عليها .

مجلس الأعيان

محضر الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٦/٧ م

موافقة كما وردت من مجلس النواب

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المرسوم	المادة كما وردت من القانون الأصلي
المادة (٣)	المادة (٣) : أولا : موافقة كما وردت بالمرسوم ثانيا : المرافقة بعد اجراء التعديلات التالية: أ - شطب عبارة (رئيس النيابة العامة المحفوق) والاستعاضة عنها بعبارة (الحامي العام للنفي) . ب - أولا : شطب عبارة : (رئيس النيابة العامة المحفوق) والاستعاضة عنها بعبارة (الحامي العام للنفي) . ثانيا : إضافة عبارة (ويجوز أن) بعد عبارة (ويستأذنه الدين) الواردة فيها . ج - أولا : شطب عبارة (رئيس النيابة العامة المحفوق) والاستعاضة عنها بعبارة (الحامي العام للنفي) .	المادة ٣ - يعدل القانون الأصلي على النحو التالي :- أولا : باعتبار ما ورد في المادة (١٥) منه قهراً (أ) من المادة (١٦) وما ورد في المادة (١٦) الفقرة (ب) منها . ثانيا : بإضافة المادة التالية برقم (١٥) اليه :- المادة ١٥ - أ - يعين المجلس القضائي بتسليم من وزير العدل قاضيا من قضاة الزطائف العليا بوظيفة (رئيس النيابة العامة المحفوق) كما يعين المجلس القضائي مساعدين له من بين القضاة . ب - يحلل رئيس النيابة العامة المحفوق ومساعديه اللذين يتحدون أو يكلفون وفقا لاحكام هذا القانون تحلل الحكومة في القضايا المحفوقة والقضايا المتعلقة بالحقوق سواء اقامها الحكومة أو اتهمت عليها . ج - يخصص رئيس النيابة العامة المحفوق ومساعديه دائرة في وزارة العدل ترتبط اداريا بوزير العدل	المادة (١٥) : جميع موظفي النيابة العامة في حلقه الاستئناف وحلقه البداية تابعون للنائب العام وهم مكلفون بالتصديق بأوامره ورؤاوس وزراء العدلية في شؤونهم الادارية والقائمة المنازلات ويقومها كما يحضرون جميع حلقاتهم تابعين لرئيس النيابة العامة وترتبطون بوزير العدلية ضمن نطاق تسلسل طلبة العلاقات . المادة (١٦) : يخصص موظفون الادارية التابعة لرافقة رئيس النيابة وتعملها فيما يتعلق بوظيفتهم القضائية .

هذا ما تم التوصل اليه



*[Handwritten signature]*

المادة كما وردت من القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	<p>تكون مسؤولة عن سائر القضايا المفروضة عليها في الفترة (ب) من هذه المادة وجاهية تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها لصالح الحكومة في الحكم ودوائر الاجراء ، ويكون رئيس النيابة العامة المفوض للسلطان المباشر عن مساعديه وعن الموظفين والكاتب المقيمين في دائرة لهذه النيابة.</p> <p>د - لرئيس النيابة العامة المفوض ان يتتبع او يكلف ايا من مساعديه لتتبع الحكومة في الحكم بصمة دائمة او مؤقتة وله عوافة وزير العدل ان يتتبع عنه ايا من للمعين المأمين او مساعدي النيابة العامة اتم تلك الحكم اذا اقتضت الضرورة ذلك.</p> <p>هـ - يترتب على موظفي الوزارات والوكلاء والوكالات الرسمية العامة الصادر الكامل مع رئيس النيابة العامة المفوض في سياق قيامه ببعاله وبعامه السلطة به يقتضى هذا القانون او</p>	<p>د - اولاً : شطب عبارة (رئيس النيابة العام المفوض) والاستعاضة عنها بعبارة (الخافي العام المدني).</p> <p>هـ - شطب عبارة (رئيس النيابة العامة المفوض) والاستعاضة عنها بعبارة (الخافي العام المدني).</p>	<p>ثانياً : شطب كلمة (سالك) والاستعاضة عنها بكلمة (جميع). ثالثاً : شطب عبارة (رئيس النيابة العامة المفوض) والاستعاضة عنها بعبارة (الخافي العام المدني) في آخر الفقرة .</p> <p>د - اولاً : شطب عبارة (رئيس النيابة العام المفوض) والاستعاضة عنها بعبارة (الخافي العام المدني) . ثانياً : شطب عبارة (يتتبع ان الواردة في محلها .</p>

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
	<p>اي قانون آخر يقدم ما لديهم من مقترحات وروايات يعالجها منهم وذلك تحت طائلة المسؤولية .</p> <p>و - يقدم رئيس النيابة العامة المفوض بتقديم تقرير شهري الى وزيرى العدل والمالية عن سير القضايا التي يحل الحكومة فيها والاحكام التي يحل تنفيذها كما يقدم تقريراً سنوياً عنها الى وزير العدل تبلغ نسخة منه الى وزير المالية وقدم نسخة منه ايضا الى مجلس الوزراء في نهاية شهر تشرين الثاني من كل سنة .</p>	<p>و - اولاً : شطب عبارة (رئيس النيابة العامة المفوض) والاستعاضة عنها بعبارة (الخافي العام المدني) . ثانياً : شطب عبارة (وزير العدل تبلغ نسخة منه الى وزير المالية وقدم نسخة منه ايضا الى مجلس الوزراء) والاستعاضة عنها بعبارة (كل من مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير المالية) .</p>	<p>موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>

محضر الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى المعلقة في ١٩٩٤/٦/٧ م

محضر الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى المعلقة في ١٩٩٤/٦/٧ م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع	المادة كما وردت في القانون الاصل
مواصلة كما وردت من مجلس النواب	المادة (٤) اعادة صياغة هذه المادة لتصبح بالنسبة التالية: ١ - تلغى عبارة (النائب العام) حيثما وردت في القوانين المعمول بها بالنسبة لقضايا الحرية المحكومة او الحقوق التي تقيدها الحكومة او تمام عليها ، ويستعاض عنها بعبارة (النحلي العام المدني) . ٢ - تعتبر الدعاوى القائمة ضد النائب العام قبل نفاذ احكام هذا القانون كما لو انها مقامة بموجب احكامه.	المادة ٤ - تلغى عبارة (النائب العام) حيثما وردت في القوانين المعمول بها بالنسبة للقضايا الحقوقية وقضايا الحرية ويستعاض عنها بعبارة ( رئيس النيابة العامة الحقوقية) .	

مدير شؤون مجلس الاعيان  
نفير عطيات

بسم الله الرحمن الرحيم المملكة الاردنية الهاشمية مجلس الاعيان الرقم م ق ١٩١١/٢٦ التاريخ ١٩٩٤/٦/٨ الموافق	دولة رئيس المجلس : هل يتلطف المجلس الكريم باعفاء معالي المقرر من تلاوة القانون ؟ الجميع : موافقون . السيد المقرر : اذاً نشير الى المواد ، قانون تشكيل المحاكم . المادة الاولى . دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة الاولى ؟ وافق عليها المجلسان ، شكراً لكم . السيد المقرر : المادة الثانية . دولة رئيس المجلس : ايضاً المادة الثانية وافق عليها مجلس النواب ومجلس الاعيان شكراً لكم . السيد المقرر : المادة الثالثة دولة رئيس المجلس : المادة الثالثة هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم . السيد المقرر : المادة الرابعة دولة رئيس المجلس : وكذلك المادة الرابعة هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم عليه ؟ كما جاء من مجلس النواب . شكراً لكم . « هذا هو نص مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة » .	بسم الله الرحمن الرحيم المملكة الاردنية الهاشمية مجلس الاعيان الرقم م ق ١٩١١/٢٦ التاريخ ١٩٩٤/٦/٨ الموافق دولة رئيس الوزراء الافخم اشارة الى كتاب دولكم رقم م ح ١١ / ٤٠٣٦ تاريخ ١٩٩٤/٤/١٨ . قرر مجلس الاعيان بجلسته التاسعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٦/٧ الموافقة على (مشروع قانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب مع التعديل عليه . وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته العاشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٩ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه . ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بالصيغة النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه . واقبلوا احتراماتي . رئيس مجلس الاعيان احمد اللوزي
---	--	---

مكتبة حلة الفصل



قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

## المادة (١)

يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## المادة (٢)

يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
٤ - باستثناء ما نص عليه في المادة (١٥) من هذا القانون يتولى ممثل النيابة العامة تمثيل الحكومة في جميع الدعاوى التي تقيمها او تقام عليها .

## المادة (٣)

يعدل القانون الاصلي على النحو التالي :  
اولا : باعتبار ما ورد في المادة (١٥) منه فقرة (أ) من المادة (١٦) وما ورد في المادة (١٦) الفقرة (ب) منها .  
ثانيا : باضافة المادة التالية برقم (١٥) اليه :-

## المادة (١٥) :

أ - يعين المجلس القضائي بتسبيب من وزير العدل قاضيا من قضاة الوظائف العليا بوظيفة (المحامي العام المدني) كما يعين المجلس القضائي مساعدين له من بين القضاة .  
ب- يتولى المحامي العام المدني ومساعدوه الذين يعينون او يتدبون وفقا لاحكام هذا القانون تمثيل الحكومة في القضايا الحقوقية والقضايا المتعلقة بالحريية. سواء اقامتها الحكومة او اقيمت عليها .

ج- يخصص للمحامي العام المدني ومساعديه دائرة في وزارة العدل ترتبط اداريا بوزير العدل تكون مسؤولة عن جميع القضايا المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة ومتابعة تنفيذ الاحكام الصادرة بشأنها لصالح الحكومة في المحاكم ودوائر الاجراء ، ويكون المحامي العام المدني المسؤول المباشر عن مساعديه وعن الموظفين والكتاب المعينين في دائرته لهذه الغاية .

د- للمحامي العام المدني ان يكلف ايا من مساعديه لتمثيل الحكومة في المحاكم بصفة دائمة او مؤقتة وله بموافقة وزير العدل ان يتدب عنه ايا من المدعين العامين او مساعدي النيابة العامة امام تلك المحاكم اذا اقتضت الضرورة ذلك .

هـ- يترتب على موظفي الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة التعاون الكامل

مع المحامي العام المدني في سياق قيامه بأعماله ومهامه المنوطة به بمقتضى هذا القانون او اي قانون آخر وتقديم ما لديهم من معلومات ووثائق يطلبها منهم وذلك تحت طائلة المسؤولية .

و- يقوم المحامي العام المدني بتقديم تقرير شهري الى وزير العدل والمالية عن سير القضايا التي يمثل الحكومة فيها والاحكام التي يتولى تنفيذها كما يقدم تقريرا سنويا عنها الى كل من مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير المالية في نهاية شهر تشرين الثاني من كل سنة .

## المادة (٤)

أ - تلغى عبارة (النائب العام) حيثما وردت في القوانين المعمول بها بالنسبة لقضايا الحريية والقضايا الحقوقية التي تقيمها الحكومة او تقام عليها ، ويستعاض عنها بعبارة (المحامي العام المدني) .  
ب- تعتبر الدعاوى المقامة ضد النائب العام قبل نفاذ احكام هذا القانون كما لو انها مقامة بموجب احكامه .

رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي

محكمة  
العدل

السيد الأمين العام : قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٤/٦/٥ بشأن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢، قانون المالكين والمستأجرين .  
السيد المقرر :



قرار رقم (١٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٤/٦/٥ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور معالي مقرر اللجنة السيد أحمد الطراونه وأصحاب الدولة والمعالي والسعادة الأعضاء السادة :

زيد الرفاعي  
سالم مساعده  
طاهر حكمت  
د. عبد اللطيف عربيات  
جودت السيول  
محمد عوده القرعان  
بلير رشيد  
د. كمال الشاعر .

ومن الأعيان معالي السيد عز الدين المفتي ومعالي السيد عبدالله صلاح .  
كما حضر الاجتماع دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام الحياي ومعالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي .

ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين المعاد من مجلس النواب بالأصرار على قراره السابق بخصوص اغلب المواد والمحال الى اللجنة من مجلس الأعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه .

واستعرضت اللجنة قرار مجلس الأعيان بخصوص هذه المواد فعمدت لتوصي المجلس بالموافقة على ما اصر عليه مجلس النواب باستثناء البند (٩) من المادة (٥) حيث قررت اللجنة الأصرار على ما قرره مجلس الأعيان بشأنها ، وعليه فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالأصرار على قراره السابق بشأنها والموافقة على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الأمة : اللجنة القانونية  
صالح الزعبي

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين ( المعاد من مجلس النواب )				
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان
المادة (٥) بند (٣) موافقة كما وردت من مجلس النواب .	المادة (٥) البند (٣) الأصرار على قرار مجلس النواب السابق .	المادة (٥) البند (٣) إعادة صياغة النص على النحو التالي : ٣ - اذا اجر المستأجر للأجور او او قسماً منه إعلاء لشخص آخر دون موافقة المالك الخطية او مسح لشخص غير مسؤول عن إعلاءه بالشاركة معه في اشتغال للأجور دون تلك الموافقة .	المادة (٥) البند (٣) موافقة كما وردت من القانون المؤقت .	المادة (٥) البند (٣) موافقة كما وردت من القانون المؤقت .
المادة (٩) البند (٩) الأصرار على قرار مجلس الأعيان السابق .	المادة (٩) البند (٩) الأصرار على قرار مجلس النواب السابق .	المادة (٩) البند (٩) موافقة عليه كما ورد بالقانون المؤقت .	المادة (٩) البند (٩) موافقة عليه كما وردت من القانون المؤقت .	المادة (٩) البند (٩) موافقة عليه كما وردت من القانون المؤقت .

هكذا منه الفصل



*[Handwritten signature]*

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت
المادة (٧) موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة (٧) : أ - موافقة على قرار مجلس الاعيان مع اضافة العبرة التالية الى آخرها وتقطع حقوق الزوجة في الايجارة عند زواجها من زوج آخر . ب - الموافقة عليها بعد اجراء التعديل التالي - اضافة العبرة التالية (عبارات السكن) بعد عبارة (ينتقل حق) الاستمرار في ائتمان المأجور الواردة في مظهرها .	المادة (٧) الموافقة عليها كما وردت في القانون المؤقت واعتبار ما جاء فيها فترة (١) اضافة الفقرة التالية اليها تحت الرقم (ب) فترة (ب) ينتقل حق الاستمرار في ائتمان المأجور الى الزوجة المتألفة مع اولادها ان وجدوا كمستأجرين اسلمين في حالة صدور حكم قطعي من محكمة مختصة بطلاق تسمتي او انفصال كسي حال ترك للمأجور .	المادة (٧) موافقة عليها كما وردت بعد حذف عبارة (زوج) وفروعه من (ورثة) والاستعاضة عنها بعبارة (الاصول والنسب) من ورثه والى زوجه -	المادة (٧) تنتقل حقوق الاجارة في ائتمان المأجور لعائلات السكن بعد وفاة المأجور الى افراد أسرته الذين كانوا يقتسمون معه في المقار عند وفاته اما ائتمان المأجور لعائلات اخرى غير السكن فتنتقل حقوق الاجارة في ائتمان الى زوجه وفروعه من ورثه .

محضر الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٧/٧ م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت
موافقة كما وردت من مجلس النواب	ثانيا : شطب كلمة (ترك) الواردة في آخر الفقرة (ب) والاستعاضة عنها بعبارة (ترك الزوج ...)	المادة (١٣) الموافقة عليها كما وردت بالقانون المؤقت .	المادة (١٣) الفترة (١) موافقة عليها كما وردت بعد اضافة عبارة (او تبليغ وكيله) بعد كلمة (تبليغه) .	المادة (١٣) أ - يلزم المأجور بدفع بدل الاجارة او اي قسط منه مستحق الاداء طيلة المدة التي تستغرقها رؤية الدعوى المتعلقة بالمأجور ويكون الخلف عن دفعه سببا مضافا لاسباب دعوى التخلية القائمة اذا طلب المالك من المحكمة ان تأمر المأجور بدفع الاجرة المستحقة ولم يتم بالدفع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه امر المحكمة او اذا لم يثبت انه دفع تلك الاجرة . ب - بالرغم مما ورد في اي قانون آخر تعجز المحكمة التي تنظر في دعوى الاخلاء صاحبة اختصاص بالحكم بالاجرة المستحقة مع الحكم النهائي في دعوى الاخلاء مهما بلغت قيمة الاجور المتخلفة .

محضر الجلسة التاسعة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت
مجلس الاعيان	المادة (١٧) المرفقة على قرار مجلس الاعيان	المادة (١٧) اضافة عبارة (مرة او اكثر) بعد كلمة (وذلك) الواردة فيها مع شطب عبارة (على الاقل) لتصبح المادة على النحو التالي : ١٧- على مجلس الوزراء ان يقرر في زيادة بدلات الاجور او اقتاصها بالنسبة للخدمة التي يراها محقة للمسالمة والصالح العام وذلك مرة او اكثر كل خمس سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون .	المادة (١٧) اضافة صياغتها لتصبح بالنص التالي : (على مجلس الوزراء ان يقرر في زيادة بدلات الاجور او اقتاصها بالنسبة للخدمة التي يراها محقة للمسالمة والصالح العام وذلك كل خمس سنوات على الاقل اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون .	المادة (١٧) مجلس الوزراء يحدد بدلات الاجور او اقتاصها بالنسبة للخدمة التي يراها محقة للمسالمة والصالح العام .

ألغى القانون أو غُدر . ولذلك لكي نضمن حقوق الناس في العقود .

العقد شرعية المتعاقدين ولا يجوز أن نأخذ جانب من جانبي العقد عن الجانب الآخر فعندما تم العقد في ظل القانون انه اذا لم يكن هنالك شرط في العقد كان يخلى المأجور . لا يجوز تأتي الى هذا العقد ونبدله أو نغيره بالقانون والسبب انه عندما عقد هذا العقد كان بمفهوم الطرفين المالك والمستأجر انه لا يمكن اخلاء المأجور إلا للأسباب التي أوردتها القانون. فنكون في هذه الحالة اخذنا جانب من جوانب العقد . واكثر من هذا اظن الاخوان السادة الذين لهم علاقة بالقضاء أو بالمحاكم كمحاميين كانوا انه لو عرضت هذه القضية على محكمة وأقام المؤجر الدعوى استناداً لهذا العقد فإن جواب المحكمة سيكون أن هذا العقد عُقد في ظل قانون ولا يسري عليه القانون الجديد لأن القانون الجديد يقول (يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) .

ولكن المقدم تم في ظل قانون آخر حتى ولو غُدر ذلك القانون أو ألغى . لانه في الحقيقة القوانين لا تلغى بمجرد الالغاء . قد تبقى لكي تحافظ على الآثار التي نشأت عنها العقود والحقوق المكتسبة كما ورد في المادة (٩٤) من الدستور .

ولذلك خلافاً مع السادة النواب هو خلاف من وجهة نظر اللجنة من الناحية الدستورية ومن خلاف من ناحية التشريع وانه

الفقرة كل الاشياء اصر عليها مجلس النواب وافق عليها مجلس الاعيان إلا البند (٩) الذي اضافته مجلس النواب الموقر الى القانون ولم يكن بتوصية من اللجنة وإنما باقتراح اثناء النظر به .

اللجنة في مجلس الاعيان اصبرت على رأيها الاول بالنسبة الى البند (٩) وهو الذي ينص الاضافة التي اضافها السادة النواب فوإذا لم يكن هنالك اشتراط كهذا في العقد فيحق للمالك الموصوف في مطلع هذا البند الزام المستأجر باخلاء المأجور على أن يعطيه مهلة سنة كاملة بعد سنة العقد النافذة « القانون كما ينص على انه اذا ورد في العقد شرط الاخلاء للمؤجر ان يطلب اخلاء المأجور استناداً الى ذلك الشرط ولكن السادة النواب أرادوا أن يعطوا للمؤجر حقاً آخر وهو اذا لم يكن هنالك شرط .

هنا لم يعد الموضوع موضوع خلاف بالاجتهاد ، ولا في الرأي وبحسب رأي اللجنة القانونية في مجلس الاعيان ان هذه المادة أو هذا البند المضاف يختلف مع المادة (٩٤) من الدستور ويختلف مع اصول التشريع . كيف يكون التشريع وما هو القانون الذي يطبق على العقود والحقوق المكتسبة في المادة (٩٤) انه اذا أبطل القانون المؤقت فيبطل العمل به ولكن تبقى العقود والحقوق المكتسبة معمول بها . لان كل قانون أو كل عمل تم بشكل صحيح في ظل قانون صحيح يستمر هذا العقد ولو

مكونة من الأصل



لا يجوز . وإلا إذا أخذنا بأن القانون يأتي ويقضي على الحقوق المكتسبة وعلى العقود فلا يكون هنالك استقرار بالمعاملات بين الناس ويكون الناس في فوضى من هذه الناحية لأنه يمكن أن نلغي العقد بقانون . ولذلك أصررت اللجنة على رأيها .  
دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السيول .



السيد جودت السيول :

شكراً دولة الرئيس ، القول بضرورة الأمر لهذه القاعدة وإنها تسري اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون بعد استكمال إقراره قول وقدر وله ما يبرره .

غير أنه يجب أن تأخذ في تصوري في اعتبارنا أن هذه القاعدة مدنية وليست جزائية وبالتالي قد تأتي محكمة ما وتقول في قرار لها أن المشرع في هذا التعديل قد أنفصح عن إرادته في تعديل الحكم لكي يكون شاملاً لكل

الحالات بما في ذلك الحالات التي نشأت في ظل القانون قبل تعديله ثم يصدر هذا القرار عن محكمة التمييز مثلاً فيستقر كسابقة قضائية تحذى في تصوري أن هذا الاحتمال يبقى احتمالاً وارداً إلا إذا التفت القضاء إلى المداورات التي تجري أو جرت في هذا المجلس الكريم وفي مجلس النواب الموقر باعتبارها موضحة ومتعمة لهذا التشريع فتكتمل الصورة بأن المشرع إنما يريد أعمال هذا النص على العقود التي تسري أو التي ترم في ظل القانون بعد استكمال إجراءات صدوره .

هذه المداخلة اردت بها التوضيح حسب ما اعتقد وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ جمال ناصر .



السيد جمال ناصر :

ملاحظات تتعلق بالبند ٩ من المادة ٥ من القانون المؤقت  
أولاً : النص الأصلي كما جاء في

عدم النفع ، فوق أنها اعدل لكلا الطرفين .  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : ما هو مفهوم العين الأخ جودت السيول لاحكام المادة (٩٤) من الدستور عندما يسحب القانون المؤقت الذي هو بقوة القانون ويظل أن تبقى العقود .

ما الفرق بين ذلك القانون وبين أي قانون آخر يصدر لتعديل في شؤون العقد الذي هو شريعة المتعاقدين والعقد برأيه هو بقوة القانون ولذلك لا يجوز للسلطة التشريعية أن تبيل مع أحد طرفي العقد على الطرف الآخر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً إذاً الآن امام المجلس الكريم ، دولة الاستاذ مضر بدران .



دولة السيد مضر بدران :

شكراً دولة الرئيس ، المادة كما وردت في القانون المؤقت تعالج الموضوع إذا كان

القانون المؤقت كاف لتأمين مصلحة المؤجر دون انتقاص على حقوق المستأجر . اذ يجيز للمالك ان يشترط في عقد الايجار ان يطلب تخلية عقاره للمؤجر لسكنائه وذلك مقيد بقيدين: الا يكون مقيماً في منطقة عقاره والا يملك غيره . وبذا يحترم النص المبدا العام الذي يوجب ان العقد شريعة المتعاقدين يطبقه القاضي تطبيق القانون ولا يستغل احد طرفيه بنقضه او تعديله .

ثانياً : ان التعديل المقترح من النواب الكرام يعطي المالك الموماً اليه سلطاناً لا تملكه المحكمة ، وهو حق الزام المستأجر باخلاء المأجور . والمحكمة نفسها لا تملك هذه السلطة لان القاضي لا يجوز له ان ينقض او يعدل العقد ، لانه لا يتولى انشاء العقود عن عاقلديها وإنما يقتصر عمله على تفسير مضمونها بالرجوع الى نية هؤلاء المتعاقدين ، كما ورد نصاً في المذكرة الايضاحية للمادة ٢٠٥ من القانون المدني .

ثالثاً : التعديل المقترح من النواب الكرام مسجف للمستأجر الذي اقام مدة طويلة هو وعائلته ولم يحاسب ان يأتي المالك ليأمره بالتخلية في بحر عام ، كما انه حكم بتعارض مع المادة ٧١ من القانون المدني التي تجيز لأي طرف لعذر طارئ يتعلق به ان يطلب فسخ الايجار مع تضمين ما ينشأ من ضرر للطرف الآخر في حدود الغرف (الفقرة ١) كما تؤمن للمستأجر ان يستوفي التعويض او يحصل على تأمين كاف قبل رد المأجور اذا كان المؤجر هو الذي يطلب انتهاء العقد (الفقرة ٢) .

رابعاً : وفضلاً عن ذلك فان هذه المادة ٧١ بفقرتها تفني عن التعديل المقترح وتجمعه

هكذا من الأصل

هنالك اشتراط في العقد . الذي هو شريعة المتعاقدين بموضوع اذا لم يكن المالك مقيم في المنطقة الذي يقع فيها عقاره المؤجر ولم يكن يملك عقاراً غيره فيحق له تخلية ملكه من المستأجر وعندما أضاف مجلس النواب انه للمالك الموصوف في مطلع هذا البند إلزام المستأجر باخلاء المأجور على أن يعطيه سنة كاملة بعد سنة العقد النافذة . بحيث وسع هذه القاعدة اذا لم يكن هنالك اشتراط والمثال العملي على ذلك . لو افترض ان هنالك موظفاً نقلته وزارته من الطفيلة الى الكرك وكان يملك بيت في الكرك ومؤجر وثقل ولم يكن هنالك اشتراط في العقد للتخلية . ونعرف ان العقود اصلاً سنوية وتجدد سنوياً بقوة القانون أما العقد الموقع له بداية وله نهاية ولكن بقوة القانون يجدد . وعندما يعود هذا المؤجر او المالك ويعطى مهلة سنة الى المستأجر هل هناك موجب ان لا نقف مع هذا المالك أن يعود الى ملكه بعد سنة . لذلك اعتقد بان ما اورده مجلس النواب بهذا التوسع في محله وانا اؤيد قرار مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ المقرر .

السيد المقرر :

ما ذهب اليه مضر باشا منطقياً صحيح . لكن قانونياً اختلف معه في هذه والسبب انه عقد العقد كان في ذهن المستأجر أن المأجور لا يخلي . لان هنالك نص في قانون المالكين والمستأجرين الذين نحن بصدد تعديله انه بالرغم من كل الشروط العقد مستمر .

اذا نحن لم نقتدر المستأجر الذي نقل

وجاء لأنه كان يعلم عندما اجر بيته ان عقد الايجار مستمر اما لو كان يجهل ذلك فان حجة دولة مضر باشا واردة . اما وانه كان يعرف فنحن لسنا احرص على مصلحة المؤجر أو المستأجر من اي منهما .

دولة رئيس المجلس :

دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : مع احترامي دولة الرئيس الى ما اورده معالي المقرر وعندما يرد النص بالقانون اصبح للمستأجر على علم بتعديل القانون ما صرح غائب يعني معتدوش خبر ما زال في تعديل اذن اصبح بالعلم والخبر انه اصبح تعديل بالقانون .

سؤالي الآن يا ترى هل اخواني في مجلس الاعيان يجدون بان هنالك خلافاً جوهرياً في هذه المادة لنصر على رأينا وتكون جلسة مشتركة ويكون تصويت ويجمد القانون الى دورة قادمة عادية ؟

هل هذا الموضوع بمكانه بان هنالك خلافاً جوهرياً بين الاعيان والنواب ؟

انا لا اعتقد ان هنالك خلاف جوهري .

لو كان هنالك خلاف مبدئي وجوهري لا مانع . اي خلاف جوهري لا أريد ان اقول بانني امتنع عن التصويت الى جانب قرار اللجنة القانونية تحسباً من جلسة مشتركة . لا .

لكن اذا كان الموضوع جوهرياً ومبدئياً فمعتذر . نصر على رأينا ولا مانع من جلسة مشتركة بند الامرار على الرأي .

في علم وخبر في هذا التعديل فيحسب حسابه شكراً معالي المقرر بأخذ خبر بعد ما يوقع ا ما هو وقع من عشر سنين من عشرين سنة وانا بقدر انه مضر باشا قنعان معي .

دولة رئيس المجلس :

طيب اذا شكراً معالي الاستاذ ابو هشام ، الآن امام المجلس الكريم بعد ابداء الآراء في هذا الحكم الرايين .

السيد المقرر :

قرار اللجنة لأنه رأي مضر باشا وجودت بك هو الرجوع الى الاصل ، الاصل هو قرار مجلس النواب واللجنة خالفت مجلس النواب وقرار اللجنة أهد وللذلك يطرح قرار اللجنة في مجلس الاعيان . لانه الاخوان رجعوا الى الاصل الذي هو قرار مجلس النواب . نحن تعدينا هذا القرار فاصبحتنا اهد فلذلك يوضع دائماً بالتصويت الأهد .

دولة رئيس المجلس :

ايهما الأهد يا معالي المقرر ؟

السيد المقرر :

الأهد ان مجلس النواب جاء بحكم جديد وانشاء فجاء الاعيان ونخالفوا هذا الحكم فكانوا اهد ، واضحة .

دولة رئيس المجلس : لا ، الاصل القانون المؤقت .

السيد المقرر :

لا يا سيدي هنا ليس على قانون مؤقت هذه حتى من اللجنة ما جاءت ، هذه جاءت

أما في موضوع من هذا النوع قانون يعدل هذا الاشتراط بان يعود المالك ويعطي مدة سنة الى المستأجر لأن يظرف من الظروف أصبح بدون مأوى .

هل امتنع على شخص يمتلك بيت بان يعود الى منزله بعد سنة يخلي فيها للمستأجر للمأجور ؟ انا لا اعتقد انه في نقطة جدلية أو نقطة كبيرة لنقف عندها هذا ما أردت أن أوضحه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد ، معالي الاستاذ الطراونه .

السيد المقرر :

القانون الموجود هنا ليس القانون المعدل اما القانون المعدل الذي نشأ العقد بظله .

النقطة الثانية هذه نقطة تشريع ونقطة اساسية فسواء أجمع المجلس أو لم يجمع اما يجمع كمجلس أمة بنص دستوري وهو مرحلة من مراحل التشريع ولا يضيرنا ابداً . ولكن ليس الموضوع موضوع اجتهاد بمقدار ما هو اصول التشريع واحكام المادة (٩٤) التي قالت عندما يلغى القانون المؤقت الذي هو بحكم القانون او يُعدل يبقى العقد ، العقد لا يؤثر عليه إلا القانون الذي نشأ بظله وليس القانون الجديد .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عماد .

دولة السيد مضر بدران : انه معالي المقرر انه هذا القانون المؤقت ماضي وهذا تعديل وللك العقود السابقة مكتسبة بموجب القوانين السابقة وهذا تعديل جديد فاذا أصبح المؤجر

هكذا من الاصل



من المجلس ، فالمجلس اقترح هذا ويعتبر مجلس النواب هو الذي في هذا الامر فجاء مجلس الاعيان وخالفه .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عماد .

دولة السيد مضر بدران :

انا اؤيد معالي المقرر .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ كمال

الشاعر .



الدكتور كمال الشاعر :

سيدي الرئيس انا ايضاً اؤيد معالي المقرر لأن المجلس ينظر في القانون كما يرد من مجلس النواب ولذلك توصية اللجنة هي الابد .

دولة رئيس المجلس :

إذاً امامنا توصية من اللجنة القانونية يخالفه مجلس النواب بهذا البند من هذه المادة ، البند (٤) .

من يوافق على توصية اللجنة القانونية ؟

السيد الامين العام : (٢٣ من ٢٨)

دولة رئيس المجلس :

(٢٣ من ٢٨) وقد فازت هذه التوصية .

وشكراً لكم .

دولة السيد زيد الرفاعي :

عفواً سيدي الرئيس سألت هل وافق مجلس الاعيان المقرر على توصي اللجنة القانونية للمجلس الكريم حول هذا القانون ومتى تم ذلك ؟ وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس :

الحقيقة هي الفقرة الوحيدة التي لم يوافق عليها مجلس النواب وليس هناك خلاف وقد مر القانون الى المجلس الكريم .

السيد المقرر :

نعم هو يتكلم صحيح ، يجب ان يصوت المجلس على بقية المواد التي اقراها مجلس النواب .

دولة السيد زيد الرفاعي :

في الجلسة السابقة للمجلس مجلس الاعيان سبق وان وافق على توصي اللجنة القانونية والآن مجلس النواب عزز هذه الموافقة .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو

سمير والآن قانون البلديات .

السيد الامين العام :

قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) تاريخ

١٩٩٤/٦/٥ بشأن :

- مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٩٤ .

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

بتاريخ ١٩٩٤/٦/٥ ، برئاسة دولة رئيس

مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور

معالي مقرر اللجنة السيد احمد الطراونة

وأصحاب الدولة والمعالي والسعادة الأعضاء :

سالم مساعده

طاهر حكمت

د. عبد اللطيف عربيات

جودت السبول

محمد عوده الفرعان

نذير رشيد

د. كمال الشاعر

ومن الاعيان معالي السيد عز الدين المفتي ومعالي السيد عبدالله صلاح .

كما حضر الاجتماع دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام الخالدي ومعالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي .

ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٩٤ والمعاد من مجلس النواب بالاصرار على قراره السابق في اغلب المواد والمحال على اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه . وبعد استعراض المواد التي اصر عليها مجلس النواب في قراره ، قررت اللجنة ان ما اتخذ مجلس الاعيان بشأنها كان صحيحاً وصائباً . وعليه فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالاصرار على قراره السابق والموافقة على قرارها هذا .

امين عام مجلس الامة :  
صالح الزعبي :  
اللجنة القانونية

هذا هو النص

*(continued)*

4

4





*[Handwritten signature]*

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع	المادة كما وردت في القانون الاصلي
الامرار على قرار مجلس الاعيان السابق	الامرار على قرار مجلس النواب السابق			المجلس اذا طلب قراراً ذلك . ج - يحل اللجنة المبدول والتبديلات التي أدخلت عليه الى المخطط وتصبح نافذة للتعمل من تاريخ اعتمادها من قبل برقمه عليها . د - يقدم المخطط المبدول الشهافي للوزير بحري تصديق البلية في البلية على اماسه . هـ - هذا المصيف مضمولا به طابذة مدة دورة المجلس التشريعية وذلك . و - يرضى النظر من امسائه ولا يجرى اجلاهما اذى سبب من الاسباب . ٤ - باستثناء امادة صان الكرى تغير المجلس البلية الاخرى جميعها مبدلة اجيزا من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بناء على تصيب . الوزير . وذلك . على انتخاب مجلس بلية كل ممها على ان يجرى انتخاب مبله المجلس في ستم واحد	
بند (٥) الامرار على قرار مجلس الاعيان السابق				٥ - تبين هذا البند - طلب هذا البند واطاعة مبادته ليمسح بالنص التالي : أ - تغير جميع المجلس البلية محلة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ ولا تجري اي انتخابات للمجلس ، التي تنهى منها حتى ذلك التاريخ .	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع	المادة كما وردت في القانون الاصلي
الامرار على قرار مجلس الاعيان السابق	الامرار على قرار مجلس النواب السابق			ب - تبين هذا البند موقفة وتضمن هذا القانون للبلديات للامطة او التي تنهى منها لادارة اعمال البلديات عين اجراء الانتخابات البلدية . ج - يجرى انتخاب جميع المجلس البلية في ستم واحد خلال النصف الاول من شهر تموز ١٩٩٥ ، ويكرر ذلك كل اربع سنوات ، واما حل مجلس بلدى وفق القانون قول اكمال بلمه ، تبين لجنة موقفة لالبلية للامدة المقبلة اذا كانت اقل من ستم اما لا كانت للامدة المقبلة اكر من ذلك فتم اللجنة للوزة بمسلة لاء ثلاثة اشهر يجرى خلالها انتخاب مجلس جديد لاكمال مدة المجلس السابق .	

مكونة من الفصل





قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
مجلس الأعيان السابق	مجلس النواب السابق			١ - أن يكون سلكاً ضمن جرد المائدة ويحدد ما عليه لها من رسوم وضرائب ومزايا مستحقة للبلدية . ٢ - أن يكون قد أقرت بالأجوريات التكميلية عليها في المادة (١٧) من هذا القانون .	

**المادة (٢) كما وردت في المشروع :**

١ - تمحل الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون الأصلي بالقضاء التالية الواردة في آخرها (وللوزير بناء على توصية من المجلس وتنسيق من المتصرف تغيير تلك الحدود أو توسيعها أو تضيقها ويبلغ القرار إلى وزير المالية ويعتبر نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) .

المشروع يطلب إلغاء هذه الفقرة ، السادة النواب اصروا على رأيهم بإبقائها ، لجنة الأعيان اصرت على قرارها والسبب ان مجلس النواب في الفقرة (٥) من المادة (٥) الغى هذه الفقرة والغى تنسيق المجلس البلدي وهنا اذا ابقيناها برأي مجلس النواب يكون القانون قد تناقض مرة ينسب مجلس البلدي ومرة ينسب المتصرف .

فيما ان هذه الفقرة قد اضيفت الى الفقرة (٥) من المادة (٥) بالتعديل ولذلك لم يعد لها لزوم وبقائها يوجد خلل في التشريع اظن ان سهى عن بال الأخوان في مجلس النواب مقارنة هذه الفقرة مع ما ورد في الفقرة (٥) من المادة (٥) .

هذا الموضوع سهل جداً يعني الغيت من هنا لأنها اضيفت في الفقرة (٥) من المادة (٥) .

**دولة رئيس المجلس :** الدكتور كمال الشاعر .

**الدكتور كمال الشاعر :** سيدي هذه القضية كما شرح معالي المقرر قضية سهلة واعتقد ان من باب السهو مجلس النواب لم يلاحظ التناقض كونه وافق على الفقرة (٥) من المادة (٥٩) ثم انتهى المادة (٢) بدون إلغاء فلذلك اقترح التصويت عليه اذا سمحت دولتك وشكراً .

**دولة رئيس المجلس :** السيد المقرر .

**السيد المقرر :** ولذلك كان خلافاً مع السادة النواب ليس خلافاً مجرد الخلاف وإنما هو خلاف لاصول التشريع فارجو ان تطرح هذه لان مجلس الأعيان اقر على شطب هذه الفقرة لأنها وردت في الفقرة (٥) .

يا سيدي نسمع أيضاً رأي الحكومة ، هل هذه الفقرة وردت منكم في المشروع ام لم ترد ؟

**دولة رئيس المجلس :** معالي الدكتور خالد الزعبي وزير الدولة .

**معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية :** شكراً دولة الرئيس عندما تقدمنا بالمشروع وجاء في المشروع بحذف هذه العبارة وللوزير بناء على توصية من المجلس وتنسيق من المتصرف تغيير تلك الحدود أو توسيعها أو تضيقها ويبلغ القرار إلى وزير المالية ويعتبر نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**السبب في ذلك** انا اتيانا الى مادة اخرى ولم اضافة عبارة جديدة نحمل نفس المعنى مع التنسيق ان يكون من المحافظ وهذه العبارة التي اضيفت كفقرة جديدة والتي اطلق عليها المجلسين الكريمين واصبحت في حكم

هكذا في الأصل



الموافقة عليها بقيت هذه الفقرة اذا ما أعيدت ان هناك سيكون في نوع من التعارض والتناقض وهذا ما يرفضه التشريع عادة . والمباراة تقول مع مراعاة احكام الفقرة (٥) من المادة (٦) التي تعالج اوضاع امانة عمان الكبرى من هذا القانون لمجلس الوزراء بقرار يصدر عنه بناءً على تنسيب الوزير وتوصية المحافظ توسيع أو تضيق أو تعديل حدود أي بلدية أو مجلس قروي أو ضم أي بلديات أو مجالس قروي أو تجمعات سكانية أو اجزاء منها مجاورة لها . الى آخر هذه الفقرة . وبالتالي لم يعد للفقرة التي طلبت الحكومة في مشروعها حذفها أي لزوم طالما أن هناك فقرة أخرى عالجت موضوع أو توسيع أو تضيق أي حدود المجالس البلدية .

أما فيما يتعلق بامانة عمان الحقيقة الفقرة (٥) من المادة (٦) التي ذكرت مطلع الفقرة مع مراعاة احكام الفقرة (٥) من المادة السادسة تقول : يقرر مجلس الوزراء بناءً على تنسيب رئيس الوزراء تاريخ مباشرة امانة عمان الكبرى لوظائفها وصلاحياتها وميّن في قراره البلديات والقرى التي يرى ضمها اليها والاجراءات الواجب اتباعها في سبيل ذلك . ومجلس الوزراء أن يقرر في أي وقت ضم بلديات وفري جديدة الى امانة عمان الكبرى أو تعديل حدود المنطقة البلدية لها بضم مناطق أخرى لديها وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة . المشروع تقدم بحذف هذه الفقرة على أساس انها تم معالجتها في فقرة أخرى وشكراً .

دولة رئيس المجلس : إذن الآن توصية اللجنة القانونية بالامرار على قرار مجلس

الأعيان في هذه الفقرة . هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة القانونية ؟ رجاء رفع الأيدي بطريقة واضحة .

السيد الأمين العام : (٢٦ من ٢٧) .

دولة رئيس المجلس : (٢٦ من ٢٧) وشكراً لكم .

السيد المقرر : النقطة الثانية هي خلاف على صاحب الصلاحية في توسيع الحدود هل هو المتصرف أو المحافظ .

الاخوان النواب اخذوا المتصرف وبطبيعة الحال لم يهملوا المحافظ بالمحافظة . لكن وجهة نظر الأعيان أن توسيع البلدية وتضييق البلدية أمر مهم جداً وجرى فيه نواحي مخالفة للقانون كثيراً . ولكي نضبط الأمور بما أن المحافظ أصبح ذا صلاحية واسعة في محافظة ويقوم مقام الوزراء فما اردنا لهذا الموضوع الخطير الذي هو توسيع البلدية أو تضيقها ان يكون في يد المتصرف . انما يجب أن يعلم المحافظ في هذا الموضوع المهم . وهي نقطة تقديرية ولكن الأعيان يرون انها نقطة اساسية لكي يستطيع المحافظ ان يمارس هذه الصلاحية وهو المهتم في محافظته على شؤون الدوائر .

دولة رئيس المجلس : هل لأحد من رأي ؟ دولة الأستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : اذا يسمح معالي المقرر يقرأ لنا التعريفات الواردة في القانون الأصلي عن كلمة المتصرف ماذا تعني ؟

السيد المقرر : نعم يا سيدي قد ورد في التعريف التعميم ، لكن اذا ورد التخصيص في

القانون يؤخذ بالتخصيص فلغايات هذا الموضوع اخذ المحافظ وليس إلغاءً لصلاحيات المتصرف .

المتصرف جاءت المتصرف والمحافظ في التعريف . لكن عندما يأتي التخصيص في صلب القانون فيؤخذ بالتخصيص على التعميم .

دولة السيد مضر بدران : اذا سمح دولة الرئيس ما المقصود في القانون الأصلي ماذا تعني كلمة المتصرف وأين مكان رئيس الوزراء بالنسبة للتعريف هل هو محافظ أو متصرف بالنسبة الى الصلاحية ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : يا سيدي المتصرف متصرف اللواء أو المحافظ أو مدير القضاء الذي تقع البلدية في لوائه أو محافظته أو قضااته وتشمل رئيس الوزراء بالنسبة الى امانة عمان الكبرى .

دولة السيد مضر بدران : اذن للمتصرف هو رئيس الوزراء بالنسبة الى امانة العاصمة السؤال لمعالي المقرر إلغاء كلمة المتصرف هل تعني إلغاء صلاحية رئيس الوزراء بالنسبة الى امانة العاصمة ؟

السيد المقرر : التعريف قالت : رئيس الوزراء لامانة العاصمة . والمحافظ للمحافظة . والمتصرف للمتصرفية . والقضاء مدير القضاء . لكن هنا جاءنا موضوع مهم وهو يتعلق بالبلدية لتوسيع أو لعدم توسيع لأنه كان يلجأ كل

واحد متنفذ يقول وسعوا البلدية على حساب ملكي علشان ترتفع الاسعار أو أظلموني مشان ما ادفع الضريبة صار الموضوع موضوع مهم جداً .

انا ارى ان المحافظ يتحمل المسؤولية وبذلك هذه الأمور أكثر .

فجئنا بنص خاص لهذا الموضوع فقط وليس لألغاء صلاحيات المتصرف في بقية نواحي تصرفه في البلدية فقط .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : سيدي لو سمحت لي الفقرة تحدثت عن تحديد عدد أعضاء المجلس البلدي . وإذا كان الأمر مقصود امانة عمان فقد غرولت في مادة أخرى فيما يتعلق بتحديد عدد اعضائها الي هي والى عليها المجلس التي هي جاءت في الفقرة (ج) عندما ذكرت (وأما امانة عمان) لانه مطلع هذه الفقرة استثنت امانة عمان وبالتالي لم يعد هناك أي مجال للذكر المتصرف فيما يتعلق بامانة عمان لأن امانة عمان موجودة في الفقرة (ج) ليتولى ادارتها مجلس يحدد مجلس الوزراء عدد اعضاءه الذين يتم انتخابهم وفقاً لاحكام هذا القانون كما يحدد توزيع الاعضاء الى أخرى فاصبح تحديد عدد الاعضاء هو من صلاحية مجلس الوزراء ولم يكن للفقرة التي نتحدثت عنها أي مجال ذكر للمتصرف فيما يتعلق بامانة عمان . لانها استثنت من هذا الاجراء على اعتبار على ان المتصرف ليس هو الذي ينسب حق اذا كان

هكذا من النص

رئيس الوزراء وأما الأمر لمجلس الوزراء وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً اذن الآن الفقرة الثانية معروضة على المجلس الكريم توصية اللجنة القانونية بشأنها بالموافقة عليها والاصرار على قرار مجلس الأعيان من يوافق على هذه التوصية ؟

السيد الأمين العام : (٢٢ من ٢٨) .

دولة رئيس المجلس : (٢٢ من ٢٨) .  
وقد فازت هذه التوصية شكراً لكم .

دولة الأستاذ زيد الرفاعي .



دولة السيد زيد الرفاعي :

شكراً دولة الرئيس ملاحظة صغيرة أرجو ان تسمح لي بها قد لا تكون ذات أهمية ولكن من الأفضل أن لا يصدر عن مجلس الأعيان الموقر أي وثائق يكون فيها تناقض أو شيء من الخطأ .

قبل قليل وافق المجلس الكريم على توصية

اللجنة القانونية بالاصرار على مقصف مجلس الأعيان السابق فيما يتعلق بالمادة (٢) الفقرة (١) وهي الموافقة على شطب العبارة الواردة في نهاية المادة (١/٣) من القانون الاصلي . فأيدنا المشروع كما ورد من الحكومة بحذف الفقرة المكونة من اربعة اسطر وكلمتين لكن مع موافقتنا على هذا الحذف والشطب في الاوراق التي أمامنا ايضاً عبارة انه نوافق على الحذف لهذه الفقرة وثم نوافق على شطب كلمة للتصرف والاستعاضة عنها بكلمة المحافظ .

نحن وافقنا على شطب الفقرة كلها فعملية مع شطب الفقرة كلها نشطب كلمة للتصرف ونستعوض عنها بكلمة المحافظ ونحن شاطبين الفقرة كلها في شيء انصور غير منطقي وغير معقول . أرجو أن تتكرم سيدي بالإعاز الى الامانة العامة بتصحيح هذا الخطأ وشكراً سيدي .

السيد المقرر : نحن كل الذي شلناه في ناحية خاصة وتخصيص فيما يتعلق بتوسيع البلديات شطبنا التصرف ووضعنا بدل منه المحافظ . بقيت المواد لا تتأثر ابداً بالموضوع .

دولة رئيس المجلس : ماشي ابو هشام .

السيد المقرر : نعم يا سيدي مثل ما صوت عليها المجلس . الآن امانا المادة (٣) أرجو أن اختصر للمجلس الموقر نقاط الخلاف بين النواب والأعيان .

ملخص المادة هو ما يتعلق بجداول الناخبين أن تستند الى الاحصاءات العامة في كل سنة هذا رأي السادة النواب .

الحقيقة وجدنا ان هنالك صعوبة

حساسية ستكون بين النواب والأعيان والسبب اننا لم نختلف في هذه مع النواب . فما رأي النواب في النواب الذين اختلفوا معهم في نفس المجلس ؟ . يكون اختلاف رأي وكذلك نحن مع النواب اختلاف رأي كاختلاف النواب بين بعضهم كذلك اختلاف مجلس النواب مع الأعيان بنفس الوضع .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نسمع معالي وزير البلديات لعله يعطي ثمر هذا الموضوع .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : شكراً سيدي الرئيس ، الصحيح مع احترامي الكبير لقرار مجلس النواب الموقر لكن كل سنة عندما يتم هذا الاجراء سنوياً سوف يشغل الوزارة كثيراً . بالإضافة الى انه سيستند على احصاءات تقديرية معروف أن دائرة الاحصاءات العامة لا تجري احصاء سنوي وأما كل عشر سنوات أو أكثر تقديرية . بينما كما ورد في المشروع هناك ستكون عدالة أكثر بالنسبة الى المواطنين لأن كل دورة أول انتخابات تتم كل اربع سنوات وبالتالي المواطنين يكون لهم الحق ان يبحثوا عن اسمائهم وأن يشترطوا من انها مُدرجة في الجدول أو لا .

بينما عندما تأخذ من دائرة الاحصاءات العامة هي تعطينا رقماً ولا تعطينا اسماء وبالتالي لا تنجح للمواطنين الفرصة لمراجعة الجدول والتأكد من ادراج اسمائهم او عدم ادراج اسمائهم في هذه الجدول فكما ورد في المشروع تعطي حقاً للمواطنين وتحقق عدالة

وتغييرات كثيرة اذا اجرينا الوضع في كل سنة . المشروع قبل اجراء الانتخابات بمدة معينة تقوم الحكومة بتشكيل لجان مرة كل اربع سنوات وتكون الاحصاءات امامهم وتقوم اللجان بتسجيل الناخبين ولا تحتاج ان تعود الى الجدول التي سبقت في السنة الاولى أو الثانية أو الثالثة ربما طراً عليها تعديل أنا سجلت في الجدول من أول سنة ثم انتقلت فلم يعد لي مجال أن اكون ناخباً في تلك البلدية بجزء انتخبت في الثانية . لذلك حتى نضبط الامور ونجعلها سليمة وصحيحة أن يجري التسجيل مرة واحدة للانتخاب الذي يتكرر كل اربع سنوات . في الحالة هذه نضبط الامور وتكون واضحة ولا يكون هنالك مجال الى تعديل الجدول التي انتهيناها ثم نعيد النظر فيها وهذا كما يجري في مجلس النواب . مجلس النواب كل اربع سنوات ، نحن لا يجري كل سنة احصاء أو جداول للناخبين في مجلس النواب مع العلم أن احتمال حل مجلس النواب دائماً وارد يمكن ان يكون دائماً لكن اخذنا مبدأ قبل الانتخاب بمدة تقوم اللجان بتعيين الذين يحق لهم حق الانتخاب .

لذلك وجدنا انه من السهولة ومن الضوابط أن يكون التسجيل كلما دعت الحاجة الى اجراء الانتخاب وليس كل سنة . وهذا طبعاً امر تقديري راجع الى المجلس وأمر تقديري حتى لو اجتمع المجلس كمجلس أمة لأن مجلس الأمة لا يكون عندها لا نواب ولا اعيان يكون حكم والحكم حيادي . ولذلك أنا ارى أن هذا الامر امر تقديري ليس خلاف مع مجلس النواب انما هو رأي لا أقدر أن هنالك

هكذا من الفصل



وتعتمد على إحصاءات فعلية تجري في الميدان كل أربع سنوات .

ما الحكمة من القيام بهذه المهمة كل سنة ما دمت تجري الانتخابات كل أربع سنوات؟ هناك صحيح حل بعض المجالس البلدية في بين الحين والآخر ولكن ليست هذه قاعدة بالمعكس الشيء النادر هو أن يجري حل هذه المجالس .

ثم انه نالك عندنا (٢١٥) بلدية اذا كان كل سنة سوف تجري هذه الاحصاءات ولنلجى الى دائرة الاحصاءات وتعطينا وأؤكد على هذا تعطينا رقم ولا تعطينا اسماء كما يحدث عندما تجري ذلك كل أربع سنوات كل أربع سنوات يكون هناك تأكيد ويكون هناك مسح ميداني ويتم الامر ينتهى الدقة ويحقق مزيداً من العدالة للمواطنين . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن نأتي الى الأخيرة الذين طلبوا الكلام دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : سؤالي لمالي المقرر ، من دراستي وقراءتي لهذه المادة لا أجد بان هذه المادة تتعلق بالانتخابات . هذه المادة تتعلق فقط لغايات التصنيف . ماضي الانتخابات . لانه تقول كما ورد في المشروع لغايات التصنيف البلديات المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة تتخذ الاجراءات التالية قبل أربعة أشهر من تاريخ انتخاب المجلس البلدي .

اذا غابها التصنيف لماذا لنشر اسماء

الناخبين والجداول سنوية اذا كانت للانتخابات لا مانع ايضاً كما يجري مع مجلس النواب سنوياً في تاريخ معين تعلق الجداول اذا في ناس بلغوا السن القانونية يسجلوا اسمائهم بتصوير الاعتراضات كما هو معروف .

المادة هذه انا شافها مش لغايات انتخابية فقط لغاية تصنيف البلديات من (أ) و (ب) و (ج) و (د) اذا بدى أربع بلدية من (د) الى (ب) أو من (ب) الى (أ) . فلذلك إجت مادة قرار مجلس النواب لغايات هذا التصنيف بأنها لا تعمل كما ورد في المشروع احصائيات ولجنة قبل أربعة أشهر وتعمل تعداد لأنه في لجنة عم تعمل تعداد لكل بلدة احصاءات كاملة .

الذي يقرأ هذه المادة في مضمونها يشعر بان الموضوع يتعلق بالانتخابات . بينما الذي يقرأ صدر المادة يجدها تتعلق بتصنيف البلدية . تصنيف بلدية شو بدى انا في الجداول واسماء الذين دخلوا بقدر ما أريد من دائرة الاحصاءات التي عندها تعداد رسمي وتقديري عند تعداد رسمي بالاحصاءات بتقول فرصاً للبلدة الفلانية كانت تعداد سكانها عشرة آلاف سنوياً تزيد ٢٪ - ٣٪ مواليد . بعمل تقديراً انه صبار عند سكانها هذه (١٠٣٠٠) أول سنة (١٠٦٠٠) ثاني سنة مش موضوع احصاء . فأرجو العودة الى قراءة المادة وما هو المقصود فيها . اذا كان المقصود اجراء انتخابات هذا موضوع آخر واذا كان اجراء التصنيف فهذا موضوع آخر . الموضوع يتعلق صياغته لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليه في الفقرة السابقة

آخره لم ترد اسمائهم في هذه الجداول لا تتاح لهم فرصة الطعن كما هو الامر وارد في المشروع المقدم من الحكومة .

بينما المشروع يتيح فرصة الطعن في القرار الصادر باعتماد العدد والاسماء وبالتالي تكون امام المتضرر من اغفلت أو أغفل اسمه أو اغفلت اسمائهم فرصة الطعن في هذه الجداول لكي تضاف اسمائهم اليها .

هذا كله مضاف الى الآلية الاجرائية كما تفضل معالي الشؤون البلدية والقروية أن الامر يجري سنوياً فيه اوراق غير مبرر . بينما عندما يتم مرة كل أربع سنوات يمكن ان يتم ذلك بيسر وسهولة وأن يكون اعتماده كمصدر لأي اجراء يتخذ مبرراً وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ وزير البلديات .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : شكراً سيدي الرئيس ، مع احترامي الكبير لما تفضل به دولة مضر باشا . الموضوع هو ليس فقط هو التصنيف فقط فة اولى وفة ثانية وفة رابعة . هناك امور اخرى ترتبط بقضية التصنيف يا سيدي . يترتب على ذلك إعادة النظر سنوياً في توزيع الموقوفات في إعادة النظر في رسوم النفايات . في اشياء كثيرة من الرسوم التي تجبها البلديات معنى ذلك انه كل سنة ستصدر الوزارة تعليمات جديدة . لأنه الفقة الاولى مثلاً يؤخذ منها رسوم من المواطنين بدل ١٠٠٪ .

الفقة الثانية ٦٠٪ الثالثة ٥٠٪ بالنسبة الى رسوم ترخيص الأبنية الرابعة ٤٠٪ معنى

من هذه المادة يصدر الوزير سنوياً قراراً بتصنيف البلديات بناء على الاحصاءات الرسمية والتقديرية اي لم يصدر على احصاء سنوي رسمي . الصادرة عن دائرة الاحصاءات عندئذ تشطب المواد الباقية لانها تتعلق في جداول انتخاب وليس في جداول تصنيف وشكراً .

أرجو أن اكون اوضحت معنى .  
دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : اذا عندنا لصدر المادة الرابعة نجد أنه يقول لغايات تنفيذ احكام هذا القانون تصنف البلديات .

اذا التصنيف هو لكافة تنفيذ غايات احكام هذا القانون ثم يقال الفقة الاولى بلديات مراكز المحافظات الفقة الثانية بلديات مراكز الألوية والبلديات التي يزيد عدد سكانها على (٣٠٠٠٠) نسمة الفقة الثالثة بلديات مراكز الاقضية والوحدات التي يزيد عدد سكانها على (٥٠٠٠) نسمة ولا يزيد على (٣٠٠٠) نسمة الفقة الرابعة البلديات الاخرى .

اذا لكل الغايات بما فيها غايات الانتخابات . هذا من جهة .

من جهة اخرى دولة الرئيس عندما تعتمد الجداول التي تصدر عن دائرة الاحصاءات العامة فانها لا تتيج ولا تفصح المجال امام متضرر للطعن فيها خلص جاءت من دائرة الاحصاءات العامة تعتمد كما وردت وبالتالي اذا (أ) من الناس أو أ و ب و ج الى

هكذا عند الاستاذ

ذلك أنه كل سنة سوف نعيد النظر في هذه الجداول في هذا التوزيع وفي هذا الرسم فهذا فيه انصاف جهاد كبير .

بالإضافة إلى ذلك الهامش كبير من فئة إلى أخرى مثل ما تفضل معالي الأخ جودت بك الفئة الأولى بلديات المراكز مراكز المحافظات محلولة الفئة الثانية بلديات مراكز الأمانة والبلديات والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن (١٥٠٠٠) ألف الفئة الثالثة هي مراكز الأمانة والنواحي البلديات الأخرى الفئة الرابعة . فلا اظن أنه هناك في أشكال كبير يتوجب التفسير وإن نعتد سنوياً وإن تجري هذه الأمور سنوياً استناداً على تقديرات إحصائية نأخذها من دائرة الإحصاءات العامة . بينما يمكن أن تقوم بهذه المهمة ونخدم الجانبين الانتخابات والتصنيف ونحقق عدالة أكثر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : في الواقع أنا التي أردت أن أتكلّم به ما يتكلّم به معالي وزير البلديات : سنوياً يعرض على مجلس الوزراء موضوع هذا التصنيف سنوياً عند توزيع المحروقات سنوياً . كل سنة حصيلة هذه المحروقات تأخذ نقاط البلدية القلانية لها ١٠ نقاط كل نقطة في مبلغ معين هذا الذي أعلمه ونطبقه سنوياً .

كيف لبلدية ما كانت في السنة الماضية تأخذ ١٠ نقاط زاد سكانها فمجد وزير البلديات يقدم إلى مجلس الوزراء يقول هذه صارت ١٢

نقطة إذاً بتزيد نسبة المحروقات وهذا الذي مارسناه طويلاً .

هذا الجدول تبع التصنيف يعتمد على هذه المادة . أن تصنف سنوياً هذه البلديات . وزاد عدد سكانها أم أنها كل أربع سنين تبقى هذه النقاط كما هي . مش كل أربع سنين تبقى النقاط كما هي . سنوياً توزيع حصيلة المحروقات توزيع سنوي .

إذاً كلام الأستاذ جودت أنا أقرأ قائد من القانون وقرأ شغلنا الصحيح مش موجودة عندي في المادة كما وردت في المشروع لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليه في الفقرة (١) لغايات التصنيف وليس جداول انتخابات رد قال قرار مجلس النواب لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليه في الفقرات السابقة لغايات تصنيف إذاً لماذا التصنيف ؟

إذا كانت هذه المادة للانتخابات مش لازم يكون لغايات التصنيف في رأس المادة . بعدها جداول بعدها كذا كل أربع سنوات أنا موافق . أما إذا كانت غايات تصنيف ليس اعلق جداول أنا لغايات التصنيف ؟ هذا ما أريد أن أستوضحه وأن يوضحه بشكل واضح معالي المقرر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : بالنسبة إلى سؤال مضر باشا الأول فأجيب عليه بسؤال لماذا ننظم جداول للناخبين ؟ لغايات الانتخاب أما التصنيف ليس له جداول لأنه لا يتأثر بعد الناخبين إنما يتأثر بعدد السكان . قد لا تسجل عدد كبير قد يكون السكان (٥٠٠٠) والذين

سجلوا للانتخابات (١٠٠٠) .

التصنيف لا يعني جداول . التصنيف يعني احصاء والاحصاء هو الذي تقرر البلدية بتقدير ما فيها من سكان حتى تقدم لها خدمات . نحن هنا بصدد الجداول الجداول لا تكون إلا لغايات الانتخاب .

فالتصنيف قد تأتي ونقول أنه سكان القرية كذا سنة ما نعمله بجداول واعتراضات إذاً هنالك خلاف بين التصنيف وبين الانتخاب . لا علاقة بينهما أبداً ولذلك كل جداول التي يتطلع هي لغايات الانتخاب لأنها تشمل مشاكل كثيرة من تسجيل واعتراضات ونشر . كل هذا لا تستطيع الحكومة أن تقوم به كل سنة ولكن عدد السكان معروف في كل سنة .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عماد .

دولة السيد مضر بدران : اقتدر الجواب التي اشكر معالي المقرر أنه وضح بشكل واضح . هذا ما قصدته في النقاش في الواقع أن المادة أتت للتصنيف وليس للانتخاب . لأنه صدر المادة تقول لغايات تصنيف البلديات . هذا الكلام الذي أتكلّمه وارد في المشروع وولد في قرار مجلس النواب إذاً كان هنالك انتخابات لا يجوز أن تكون الانتخابات تحت صنف هذه المادة . جداول وكذا ولذلك أؤيده أنا بأنها بالتصنيف هو عدد السكان وليس عدد الناخبين . أنا أوزع المحروقات على عدد السكان وليس على عدد من ينتخبوا في البلديات . إذا ارتفع السكان ، قلت أنا من (١٠٠٠) ما قلت عدد الناخبين ، فلذلك أتى

التصنيف على عدد السكان لأنه هنالك توزيع محروقات من حصص المحروقات . إذا كان المقصود بالانتخابات ليس هنا موقع هذه المادة الفقرات أن تعلق جداول وأن وأن هون موضوع تصنيف أرجو من اخواني أعضاء المجلس الكريم أن ينتبهوا إلى هذه النقطة أنه التصنيف لعدد السكان وليس لعدد الناخبين . أي بحصص المحروقات سنوياً لهذه البلديات وشكراً . أنا بأيد معالي ابو هشام يعني .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة نحن جربنا حديث الانتخابات جرى في الموضوع إنما الاصل هو هل تجري تصنيف البلديات كل سنة أم كل أربع سنوات ؟

رأي اللجنة في مجلس الأعيان ورأي مجلس الأعيان السابق أنه كل أربع سنوات كافي أن تجري هذا وليس كل سنة لأنه إن كان هذه أو هذا ثقل الحقيقة والرأي أمر تقديري يعود إلى المجلس الحقيقة أمر تقديري مش قصة خلاف على ناحية دستورية أو ناحية تشريع . ولذلك الرأي للمجلس حق لو اجتمعنا مع اخواننا في مجلس النواب كذلك الرأي للأكثرية . كل واحد يبدى رأيه ولكنه يخضع لرأي الأكثرية والخلاف بيننا وبينهم هو كالحلاف بين بعضهم مجلس النواب يختلف على هذه المادة ويختلف على غيرها لكن مش معنى الخلاف أنه قطعة أو واحد ضد الباقي أبداً لا نحن نقدر مجلس النواب كل التقدير ونجزمه كل الاحترام ونوافق على كثير من

هكذا حله الأصل



ذلك أنه كل سنة سوف نعيد النظر في هذه الجداول في هذا التوزيع وفي هذا الرسم فهذا فيه اتصوير إجهاد كبير .

بالإضافة إلى ذلك الهامش كبير من فئة إلى أخرى مثل ما تفضل معالي الأخ جودت بك الفئة الأولى بلديات المراكز مراكز المحافظات محلولة الفئة الثانية بلديات مراكز الالوية والبلديات والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن (١٥٠٠) ألف الفئة الثالثة هي مراكز الاضية والنواحي البلديات الأخرى الفئة الرابعة . فلا اظن أنه هناك في أشكال كبير يتوجب التغيير وإن نعتمد سنوياً وإن تجري هذه الأمور سنوياً استناداً على تقديرات احصائية تأخذها من دائرة الاحصاءات العامة . بينما يمكن ان تقوم بهذه المهمة ونخدم الجانبين الانتخابات والتصنيف وتحقق عدالة أكثر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : في الواقع أنا التي أردت أن أتكلم به ما يتكلم به معالي وزير البلديات . سنوياً يعرض على مجلس الوزراء موضوع هذا التصنيف سنوي عند توزيع المحروقات سنوياً . كل سنة حصيلة هذه المحروقات تأخذ نقاط البلدية الفلانية لها ١٠ نقاط كل نقطة في مبلغ معين هذا الذي أعلمه وتطبيقه سنوياً .

كيف لبلدية ما كانت في السنة الماضية تأخذ ١٠ نقاط وإذا سكانها أخذ وزير البلديات يقدم إلى مجلس الوزراء يقول هذه صارت ١٢

نقطة إذا بتزيد نسبة المحروقات وهذا الذي مارسناه طويلاً .

هذا الجدول تبع التصنيف يعتمد على هذه المادة . أن تصنف سنوياً هذه البلديات . وزاد عدد سكانها أم أنها كل أربع سنين تبقى هذه النقاط كما هي . مش كل أربع سنين تبقى النقاط كما هي . سنوياً توزيع حصيلة المحروقات توزيع سنوي .

إذا كلام الأستاذ جودت أنا أقرأ قاعد من القانون وقرأ شغلات الصحيح مش موجودة عندي في المادة كما وردت في المشروع لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليه في الفقرة (١) لغايات التصنيف وليس جداول انتخابات رد قال قرار مجلس النواب لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليه في الفقرات السابقة لغايات تصنيف إذا لماذا التصنيف ؟

إذا كانت هذه المادة للانتخابات مش لازم يكون لغايات التصنيف في رأس المادة . بدعها جداول بدعها كلما كل أربع سنوات أنا موافق . أما إذا كانت غايات تصنيف ليش اعلق جداول أنا لغايات التصنيف ؟ هذا ما أريد أن أستوضحه وأن يوضحه بشكل واضح معالي المقرر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : بالنسبة إلى سؤال مضر باشا الأول فأجيب عليه بنسأل لماذا تنظم جداول للتأخيرين ؟ لغايات الانتخاب أما التصنيف ليس له جداول لأنه لا يتأثر بعدد التأخيرين إنما يتأثر بعدد السكان . قد لا تسجل عدد كبير قد يكون السكان (٥٠٠) والذين

سجلوا للانتخابات (١٠٠٠) .

التصنيف لا يعني جداول . التصنيف يعني احصاء والاحصاء هو الذي تقرر البلدية بمقدار ما فيها من سكان حتى تقدم لها خدمات . نحن هنا بصدد الجداول الجداول لا تكون إلا لغايات الانتخاب .

فالتصنيف قد تأتي ونقول أنه سكان القرية كلما سنة ما بنعمله بجداول واعتراضات إذا هنالك خلاف بين التصنيف وبين الانتخاب . لا علاقة بينهما أبداً ولذلك كل جداول التي بتطلع هي لغايات الانتخاب لأنها تشمل مشاكل كثيرة من تسجيل واعتراضات ونشر . كل هذا لا تستطيع الحكومة ان تقوم به كل سنة ولكن عدد السكان معروف في كل سنة .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عماد .

دولة السيد مضر بدران : اقتر الجواب إلي . اشكر معالي المقرر أنه وضح بشكل واضح . هذا ما قصدته في النقاش في الواقع ان المادة أتت للتصنيف وليس للانتخاب . لأنه صدر المادة تقول لغايات تصنيف البلديات . هذا الكلام الذي أتكلمه وارد في المشروع ووارد في قرار مجلس النواب إذا كان هنالك انتخابات لا يجوز أن تكون الانتخابات تحت صدر هذه المادة . جداول وكلها ولذلك أؤيده أنا بأنها بالتصنيف هو عدد السكان وليس عدد التأخيرين . أنا أوزع المحروقات على عدد السكان وليس على عدد من يتخبروا في البلديات . إذا ارتفع السكان ، قلت أنا من (١٠٠٠) ما قلت عدد التأخيرين . لذلك أت

التصنيف على عدد السكان لأنه هنالك توزيع محروقات من حصص المحروقات . إذا كان المقصود بالانتخابات ليس هنا موقع هذه المادة الفقرات أن تعلق جداول وأن هون موضوع تصنيف أرجو من اخواني أعضاء المجلس الكريم أن ينتبهوا إلى هذه النقطة أنه التصنيف لعدد السكان وليس لعدد التأخيرين . أي بخصص المحروقات سنوياً لهذه البلديات وشكراً . أنا بأيد معالي ابو هشام يعني .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة نحن جربنا حديث الانتخابات جرى في الموضوع إنما الاصل هو هل تجري تصنيف البلديات كل سنة أم كل أربع سنوات ؟

رأي اللجنة في مجلس الأعيان ورأي مجلس الأعيان السابق أنه كل أربع سنوات كافي أن تجري هذا وليس كل سنة لأنه إن كان هذه أو هذا ثقيل الحقيقة والرأي أمر تقديري يعود إلى المجلس الحقيقة أمر تقديري مش قصة خلاف على ناحية دستورية أو ناحية تشريع . ولذلك الرأي للمجلس حق لو اجتمعنا مع اخواننا في مجلس النواب كذلك الرأي للأكثرية . كل واحد يبدى رأيه ولكنه يخضع لرأي الأكثرية والخلاف بيننا وبينهم هو كالحلاف بين بعضهم مجلس النواب اختلف على هذه المادة واختلف على غيرها لكن مش معنى الخلاف أنه قطعية أو واحد ضد الثاني ابدأ لا نحن نقدر مجلس النواب كل التقدير ونحترمه كل الاحترام والواقعة على كثير من

هكذا من الأصل

بإيضاحها معالي المقرر لأن هذا الموضوع واضح تمام الموضوع بصدر المادة . القضية لغايات التصنيف وبالتالي النقاط التي اشار اليها انه التصنيف ليس له علاقة بهجداول الانتخابات هذا تحصيل حاصل .

ثانياً : التصنيف يتم بناءً على شروط موضوعية أولها عدد السكان بصرف النظر عن من هو له حق الانتخاب أو لا . ثانياً دائرة الاحصاءات العامة تستطيع أن تعطي هذه المعلومات لغايات التصنيف في خلال ساعة لوزير البلديات أو مجلس الوزراء .

ثالثاً : لماذا لا يعاد تصنيف البلديات كل سنة ماذا تعمل وزارة البلديات اذا تم تعيد تصنيف البلديات كل سنة .

أما قضية أنه كان في رأي سابق تصنف كل اربع سنوات هذا رأي ليس له علاقة بالشروط الموضوعية التصنيف تفرضه شروط موضوعية اساسها عدد السكان وليس رأي مجلس الاعيان أو مجلس النواب أو مراجع الحكومة . ولذلك القضية مخكومة بشروط موضوعية . نعم يعاد تصنيف البلديات كل عام وهذا أمر طبيعي وجوهري ويتعلق بحقوق الناس والملاحظة الأخيرة التي اود ان اشير اليها عندما كان معالي المقرر يتحدث عن جداول الانتخابات والمتضرر الذي اشار اليه الاستاذ جودت السيول ليس هنا متضرر وغير متضرر القضية ما فيها متضرر وغير متضرر القضية قضية لغايات التصنيف فقط . أرجو ان تنفي على هذه النقطة وإذا اضطررنا الى إعادة هذا القانون يؤاده الى مجلس النواب أن نعيد فقط

آرائه . ولكن ألا يسمح لنا مجلس الاعيان أن نبدي الرأي دون أن يأخذ هذا على محمل انه هناك مناكفه بين المجلسين . لا نحن نقدر مجلس النواب ونحترمه وكلنا نحترم الاكثية فيما لو حدث وكانت هنالك جلسة مشتركة كل واحد منا يبدي رأيه ولكن كل واحد منا يخضع الى رأي الاكثية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ احمد عبيدات .



دولة السيد احمد عبيدات :

شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة اذا اختلفنا مع الاخوة النواب فيما يتعلق ببعض مواد قانون البلديات هذا لا يمنع من ان تقلل نقاط الاختلاف الى ادنى حد ممكن حتى تكون الجلسة المشتركة مجدية وحتى نكون منسجمين مع انفسنا ومع الاصول .

الحقيقة القضية واضحة فيما يتعلق بالتصنيف . وكنت اود أن اؤيد دولة الاستاذ مضر بدران ولكلتي الآن اؤيد الاستاذ مضر بدران مستخدماً نفس المعلومات التي تفضل

الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : شكراً سيدي الرئيس من باب الحقيقة الاستيضاح أو شيء من التوضيح المادة الرابعة مكونة من عدة فقرات الفقرة الأولى أو مطلع المادة لغايات تنفيذ احكام هذا القانون تصنف البلديات الى الفئات الاربعة الفقرة الثانية عندما اجري مجلس النواب تعديلاً عليها شطب الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (ز) من هذه المادة ولم يبق من المادة إلا التصنيف دون أن يتعرض لموضوع الانتخابات اطلاقاً بينما الحقيقة المادة كما وردت في مشروع القانون تستند في الدرجة الأولى الى احكام القانون بكامله وخاصة فيما يتعلق الحقيقة في الانتخابات والجداول والاعتراض الى آخره .

ولذلك اعتقد التوضيح الاخير الذي قدمه ايضاً معالي وزير البلديات ان توزيع المحروقات يتم وفقاً لمعايير واردة في المادة (٥٢) من القانون وقد ذكرها معالي الوزير قبل الآن .

لذلك الحقيقة اعتقد ان توصية اللجنة بالاصرار على موقفها في هذا الموضوع هو في محله لأن الاحصاء السنوي امر مهم الحقيقة لهذا ولا مبرر له بالنسبة الى الدولة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : المادة (٤) تقول لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة تنفذ الاجراءات التالية قبل (٤) اشهر من تاريخ انتخاب المجلس البلدي .

مادة التي مرت في البداية وليس بالضرورة أن نعيد هذه المادة معها على البيعة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير البلديات لعله ايضاً يعطي افكار جديدة .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : شكراً سيدي الرئيس ، ما أريد أن اقله هو عبارة عن توضيح بأن المحروقات توزع بموجب المادة (٥٢) من قانون البلديات والتي تقول الفقرة الثانية منها توزع حصيلة هذه الواردات على البلديات بالنسب التي يقررها مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير على ان ينظر بقدر الامكان الى الاعتبارات التالية - هذه الاعتبارات التي توزع بموجبها المحروقات وليس فقط عدد السكان .

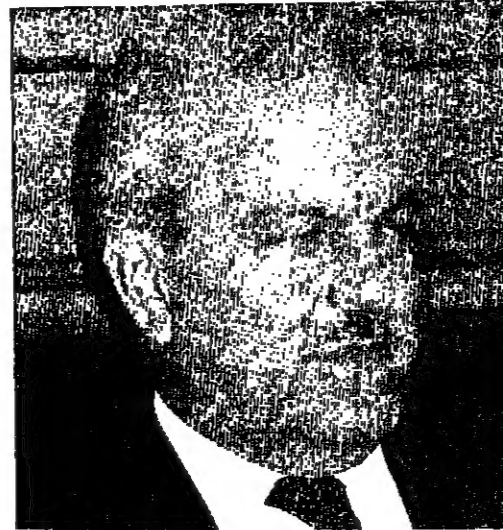
١ - عدد سكانها ٢ - نسبة مساهمتها في جلب الإيرادات ٣ - ما اذا كان لها مركز ذو اهمية خاصة ٤ - ما اذا كانت تترتب عليها مسؤوليات ليس لها طابع محلي . هذا واحد .

ثانياً : أؤكد للمجلس الكريم وأنا مسؤول عما اقول مثلاً هذه السنة لم يعد النظر في الحصص التي وزعت بموجبها المحروقات في العام السابق اطلاقاً وإنما هذا العام (١٥٠٠) دينار على كل حصة اضيفت من حصص البلديات و (١٥٠٠) دينار من حصص المجالس القروية . انا انه هذا العام مثلاً اعيد النظر في نفس الحصص لم يعد اطلاقاً وإنما رفعت الى مجلس الوزراء ووزعت المحروقات حسب ما كان عليه الحال في العام السابق وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معاذة

هكذا من الاصل





الدكتور رجائي المعشر :

شكراً سيدي الرئيس ، السؤال الذي بدني اطرحه للمقرر اذا ممكن . اذا شطب الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ) والمنصوص عليها في هذه المادة هل في القانون في مكان آخر طريقة لاعداد جداول الناخبين ؟ اذا كان لا يوجد في القانون ولا في أي مكان آخر جداول لاعداد الناخبين فيصبح شطب هذه المواد يضعنا في حيرة من كيفية اجراء انتخابات المجالس البلدية .

أما اذا كان منصوص عليها في مكان آخر ففي الحالة هذه تصنيف البلديات كل عام انا في رأي أفضل وادق وتعطي المجلس البلدي حافز في طريقة العمل وطريقة استقطاب اهل القرية أو اهل البلدية للعودة الى بلديتهم للعمل في تشجيع اقامة مشاريع عندها حق يصير في هجرة معاكسة للمدينة .

فالتصنيف السنوي قد يكون مفيد أكثر من التصنيف كل أربع سنوات .

لكن السؤال الوحيد الذي يبقى انه اذا شطبنا الاربع فقرات التي واردة أ، ب، ج، د،

فنحن قرأنا الجزء الأول ولكننا لم نكمل الفقرة قراءة قصة التصنيف هنا جاءت للانتخابات والموضوع كل أربع سنوات أو غير الأربع سنوات هو للجداول المتعلقة بالانتخابات وليس بالتصنيف . ولذلك انا لا اختلف مع الاخوان بان التصنيف أمر تقديري انا لا اختلف معهم انه الغاية التصنيف لكن التصنيف لأي غاية لغايات انتخاب البلديات اذا جاء لا يرد ما قاله دولة العين احمد بك انني أقدمت الانتخابات على التصنيف لا ، الانتخابات والتصنيف متلازمان هنا ولم اقصد ايضاً . ولكن مع ذلك انا معهم لا اختلف معهم بالتصنيف وقلت التصنيف أمر تقديري نقطة الخلاف هل تجري التصنيف كل أربع سنوات ام كل سنة فقط هذه ليست نقطة خلاف هذه نقطة تقدير يعني اذا اخذها المجلس بالاكثري انا احترم رأي المجلس ولو انني مدافع عن اللجنة القانونية . واللجنة القانونية تحترم رأي المجلس .

نقطة الخلاف ليست تصنيف أو انتخابات . هل تجري التصنيف كل أربع سنوات ام كل سنة ؟ هذه نقطة الخلاف وهي ليست خلاف بالحقيقة أمر تقديري . والأمر متروك للمجلس ولا اختلف مع الاخ دولة احمد بك ودولة مضر باشا ولا أي واحد من الاخوان . صحيح هو تصنيف ولكن لغايات الانتخاب . النقطة هي هل تجري التصنيف كل أربع سنوات ام كل سنة ؟ فقط .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي معالي الدكتور رجائي المعشر .

بالانتخابات فيجب ان تشطب ولا ضرر لأن كل الاحكام المتعلقة بهذا الامر واردة في القانون الاصلي ولم تطرح اصلاً في مشروع الحكومة للتعديل . غير مطروحة للتعديل تبقى كما كانت في القانون الاصلي وارجو اذا كان معالي وزير البلديات اذا كان وصل الى هذه القناعة أن يشير الى هذه المواد في القانون الاصلي .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير البلديات .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : يا سيدي المادة (١١) هي تبين كيف يتم تسجيل الناخبين تقوم لجنة تسجيل الناخبين باعداد جدول مرتب عن ميكانيكية اعداد جداول الناخبين اعداد جدول مرتب حسب حروف الهجاء يشتمل على اسماء الناخبين الذين تتوفر فيهم المؤهلات المبينة في المادة (١٢) من هذا القانون .

فهي تعطي الميكانيكية فانا اتصور ورأي أن هذه المادة وتصنيف البلديات أمران متكاملان يكمل كل منهما الآخر . يتم التصنيف وفي نفس الوقت تُعد الجداول وكل منها يكمل الآخر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : عندنا احصائين . واحد للناخبين وواحد لغايات تصنيف البلديات فاذا كان الفقرة (أ) التي في مجلس النواب يرددها تتعلق بالتصنيف شكل . واذا كانت تتعلق بجداول الناخبين شكل آخر .

هـ و كما اوصى مجلس النواب هل في القانون في مكان آخر ما يمكننا من وضع الجداول لغايات انتخابات المجالس البلدية ؟ دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر ، معالي العين رجائي المعشر يقول اذا اخذنا بتوصية مجلس النواب بشطب الفقرات المتعلقة بجداول الناخبين وما إليها ، هل يكون لها ذكر في وضع آخر ؟

السيد المقرر : انا والاخ مثل بعضنا وحتى المعارضة هذا السؤال يوجه للحكومة التي جابت القانون . أين توجد هذه المواد التي شطبها مجلس النواب ومجلس النواب مكلف أن يبين انه استعاض عن هذه الفقرات المشطوبة بنواحي موجودة في القانون فاذا لم تكن موجودة في القانون فمعناها شطبها يتر الى القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ احمد عبيدات .

دولة السيد احمد عبيدات : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة سؤال معالي العين رجائي المعشر ، جاء في محله . اذا شطبنا الفقرات الاجرى ووافقنا على التصنيف أولاً القضية التي اثارها مؤخراً معالي المقرر انه نحن مختلفين فقط على ان نصف كل سنة او كل أربع سنوات هل ليست قضية جوهرية .

قلنا أنه التصنيف محكوم بشروط موضوعية ولا بد من اعادة التصنيف سنوياً هذه واحدة .

أما الفقرات الاخرى الاربعة المتعلقة

مجلس الأعيان



وتستدعي الأمانة على الأقل مني أنا كمبرر للجنة أنا اعود الى القانون وأن ابحث مع الاخوان الذين اثاروا هذه النقطة كيف نوقف لأننا نخشى اذا شطبناها أن نشطب شيء اساسي من القانون ولا ادعي لنفسي انني خطر لبالي هذا الاعتراض حتى اعود الى القانون وارى ما هو تأثير هذا الشطب على القانون .

هل هذا الشطب يتعلق بالتصنيف فقط وليس له علاقة بجدول الناخبين ام لا ؟ . هذا يحتاج الى دراسة تقتضي الأمانة أن نعود الى دراسة هذا الموضوع مع الاخوان ولا يمنع ان يكون قسم من الاخوان النواب سواء الحاضرين هنا او الغائبين ان نشترك معهم قبل ان نعطي قرار في هذا الموضوع وهذا رأي اطرحه على المجلس الموقر أن تعيد النظر لدراسة القانون لكي لا تقع في اشكال .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع اذا بنقرأ القانون الاصلي المادة الرابعة لا يوجد في المادة الرابعة لا من قريب ولا من بعيد شيء يتعلق بجدول الانتخابات وتعليقها ولا كيف تجري . وأنتي المشروع ليعمل المادة الرابعة الذي لا يوجد فيها اصلاً شيء اسمه جداول انتخابات .

إذا جداول الانتخابات بقتة في القانون الاصلي ومن قراءتي للنواد المعدلة في القانون الاصلي لم أجد أي شيء يتعلق بالانتخاب

إذا هي واردة في القانون الاصلي ، لو ارادت الحكومة في مشروعها أن تعدل هذه المواد لوردت مواد القانون الاصلي هنا . إذا بقيت في القانون الاصلي . هنا التعديل اني فقط لغايات التصنيف . الصحيح يوجد تناقض كبير هل لغايات التصنيف اضع أنا جداول مثل كأني عامل انتخابات مشان أصنف انه صار عدد السكان من (١٠.٠٠٠ الى ١٢.٠٠٠ الف) ؟ .

إذا بحصة المحروقات لازم يكون هيك وترفعت البلدية أو انني آخذ الشيء الأسهل وهو دائرة الاحصاءات بتلفون قديم صار عدد سكان كذا أحصائيتكم كم الزيادة ؟ . تعطيني التقدير تبعها لغايات التصنيف من كلام معالي وزير البلديات حصر الموضوع للتصنيف ان يكون بأربع سنوات او بسنة فقط . لأنه اتفقنا الآن انه هذه المادة تتعلق بالتصنيف وتحيل إلينا بأن التعديلات (أ) و (ب) و (ج) و (د) هي تتعلق بالانتخابات العامة للبلدية . تحيل إلينا وهو ليس دقيق . موجود الانتخابات في القانون الاصلي فلذلك شطب (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (و) في محله لأنه ما بدى أنا (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (و) مشان التصنيف لا احتاجها الشغلة الطويلة ومن لم عاد مجلس النواب في الفقرات الاخرى ليعطي مواد في تعيين لجان وموعد اجراء الانتخابات في تاريخ معين وأو الى آخره كعمل عملية الثانية وأبقى الجداول للانتخابات في القانون الاصلي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، فهمي سيدي وارجو أن اصحح اذا كان فهمي خاطيء حول هذه المادة والخلاف بين وجهة نظر اللجنة القانونية للمجلس الكريم ومجلس النواب الموقر تتركز حول نقطتين فقط .

الأولى كما ذكر هل يتم التصنيف للبلديات كل سنة ولا كل أربع سنوات ؟

والخلاف الثاني هو حول اسلوب التصنيف كيف يتم التصنيف ؟ هل يتم باعتماد الاحصاءات الرسمية الفعلية أو التقديرية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة ام يتم التصنيف بموجب جداول جديدة توضع لغايات التصنيف وليس لغايات الانتخاب .

الفقرة (٤) من المادة (٤) تقول يشكل المحافظ لجنة أو أكثر لا يقل عن ثلاثة تتولى اجراء التعداد لسكان البلدية لسكان البلدية ممن تنطبق عليهم احكام الإقامة واعداد جداول باسمائهم يقدمها للمحافظ . فلذلك هذه جداول لسكان البلدية يعني عملية الاحصاء تتم ليس من خلال دائرة الاحصاءات العامة ولكن من خلال لجنة يشكلها المحافظ لاجراء تعداد لسكان البلدية وبالفقرة (وار) تقول يقدم المحافظ الجدول النهائي وهو جدول باسماء سكان البلدية وليس باسماء الناخبين للوزير ليجري تصنيف البلدية في البلدية على اساسه ويبقى هذا التصنيف معمول به طيلة مدة دورة المجلس القانونية حتى لو انتهت مدة ولايته لأي سبب من الاسباب . ولذلك النقطتين الجوهريتين

باعقادي انه المجلس الكريم عليه ان يقرر موقفه بشأنهم أولاً . هل يجري التصنيف كل سنة او مرة كل أربع سنوات وثانياً كيف يتم اسلوب التعداد هل يتم من خلال دائرة الاحصاءات أو من خلال لجنة تشكل لوضع جداول تتعلق باسماء سكان البلدية وليس سكان الناخبين فيها . ارجو أن يكون هذا الفهم واضح أو أن اسمع جواب معالي المقرر اذا كان فهمي غير صحيح وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي ، معالي المقرر .

السيد المقرر : ما أورده دولة السيد زيد وارد . لكن في هذه كان يجب ان تأتي بتدوب عن دائرة الاحصاءات ونعرف منه كيف تجري الاحصاءات هل تجري كل سنة أم تجري كل أربع سنوات كل خمسة .

فطالما ليس لدينا المعلومات كلجنة رسمية وبشكل رسمي لا استطع أن أبدي رأيي حول هذا الموضوع وهو اذا أصبح بحاجة الى دراسة أعمق . أن تأتي بالسلطة المختصة التي هي دائرة الاحصاءات ولهم منها قلو جاءت وقالت لنا كل سبع سنين . معناها الجداول ضرورية . لكن اذا تقول كل سنة ممكن أن تغير رأيها . ولذلك نحن الآن نعتمد على المنطق وليس على معلومات رسمية صحيحة يتحمل من اعطاهها مسؤولية التشريع . لأنه حتى في التشريع الفني يتحمل مع المشرع مسؤولية التشريع كما يتحمل في المحكمة الجبر الفني مع المحكمة اصدار قرار بالحكم .

ولذلك أنا مع الاخوان اذا كان مضر

هكذا منه الاصلي



باشا أو أحمد باشا أو زيد باشا أو كل الذين تكلموا ولكن لا نستطيع أن نعطي هذا نتيجة اجتهد بل يجب أن يكون نتيجة بحث مع دائرة الإحصاءات العامة . عندها يتقرر مصير هذه الفقرة .

دولة رئيس المجلس : لحظة يا سيدي ، الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، ابتداءً أنا مع ما تفضل به دولة الاستاذ أحمد عبيدات من ضرورة لتضييق أي شقة للاختلاف بين مجلس النواب الموقر وهذا المجلس الكريم . لأن هدف المجلسين واحد بالتأكيد ورسالة المجلسين واحدة بالتأكيد .

لكننا بصدد نصوص خلقت اللبس وأدت إلى ما نحن فيه وبصده من نقاش . فمثلاً يا سيدي عندما نأتي إلى صدر المادة الرابعة . لغايات تنفيذ احكام هذا القانون وجاء النص مطلقاً والمطلق يؤخذ على إطلاقه هذا واحد . ثم في البند الثاني لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليه في الفقرة واحد من هذه المادة تتخذ الاجراءات التالية قبل أربعة من تاريخ انتخاب المجلس البلدي ، من تاريخ انتخاب المجلس البلدي ، مما يوحي من أن هناك ربطاً بين الانتخاب وبين هذه الجداول ولذلك أنا شخصياً اعترف بأنني بصدد حالة لبس تقتضي التوضيح ولهذا أنا مع الاقتراح الذي تفضل به معالي المقرر لاعادة الموضوع إلى اللجنة لكي تجتمع مع اللجنة القانونية المحترمة في مجلس النواب الموقر بحضور معالي وزير الشؤون البلدية والقروية لجلاء هذه النقطة

وتحديد الهدف من النص ومن التعديل وحيث ستوصل بأذن الله إلى نص يخلو من اللبس ومن الغموض وإمكانية التناقض ونحقق معاً كمجلسين الغرض من التعديل المطلوب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، مسجلين الاخوان ، معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .

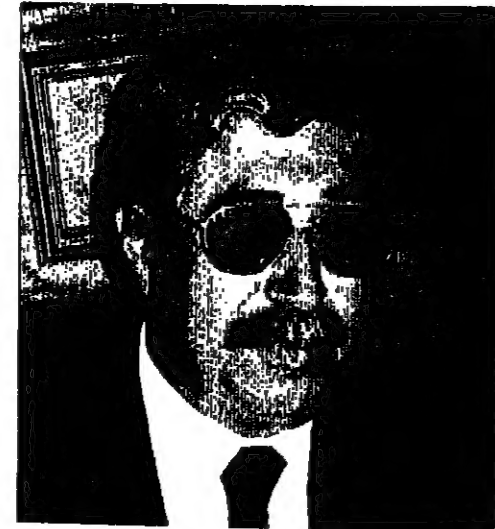


الدكتور عبد اللطيف عربيات :

شكراً دولة الرئيس ، فقط أود أن أؤكد على ما قاله معالي المقرر باعادتها إلى اللجنة القانونية لدراستها من جديد وجمع المعلومات الحقيقية عن هذا الموضوع لأن الحديث في اللجنة القانونية كان منصب على اجراءات الانتخابات التي لا يمكن أن تتم بكل اجراءاتها سنوياً هذا كان مبرر وكان معالي وزير العدل وهو عضو في المجلس وكان معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية أيضاً كانا موجودان في الجلسة كان التأكيد على ذلك . لهذا أتي على

ما قاله معالي المقرر باعادتها إلى اللجنة القانونية لجمع المعلومات ودراستها بشكل تفصيلي مع من تود اللجنة دراستها سواء مع النواب أو الاعيان واطرح هذا للتصويت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي السيد مروان الحمود .



السيد مروان الحمود :

شكراً سيدي الرئيس الحقيقة أنا كنت بدي أؤيد الاخ جودت السبول فيما ذهب اليه في تأجيل هذا الموضوع واعادته إلى اللجنة القانونية لدراسته ، وفي الاخ عبد اللطيف أيضاً أيد هذا الموضوع .

لكن فيما يتصل بموضوع التصنيف وموضوع اعادة التصنيف في كل سنة هذا امر لا يمكن أنه يتم التصنيف للبلديات في كل سنة لأنه المتغيرات التي يمكن أن تتم على كل بلدية في سنة لا يمكن ان تكون هذه المتغيرات تستدعي اعادة النظر في تصنيف البلدية . لأنه المتغيرات بطيئة جداً وتستدعي أيضاً إلى إطالة

المدة من سنة إلى اربع سنوات ولذلك من حيث المبدأ مدة سنة قليلة جداً لاعادة النظر في تصنيف البلدية أية بلدية . خاصة وأنه التصنيف ليس عدد السكان فقط هناك حسب المادة ٥٢ من القانون تعطي اسباب موضوعية اخرى وكثير جداً اذا ما نظرنا بشمولية إلى وضع أي بلدية وبالتالي التصنيف لا يمكن أن يتم كل سنة من حيث المبدأ وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور رجائي المشر .  
الدكتور رجائي المشر :

شكراً سيدي أنا في الواقع كنت بدي أؤيد الاقتراح باعادة الموضوع إلى اللجنة القانونية وأؤيد ايضاً دعوة اعضاء من اللجنة القانونية لمجلس النواب حتى يتجلى هذا الموضوع بحضور الطرفين ويكون في استيعاب من الطرفين لهذا الموضوع لأنه مثل ما ذكرنا مش الغاية اعادة القانون إلى مجلس النواب وتم اعادته اليها بقدر ما إنه نصل إلى قانون يخدم المصلحة العامة فالأقترح الذي تفضل فيه معالي الاستاذ جودت باعادته إلى اللجنة القانونية مع دعوة اعضاء من اللجنة القانونية في مجلس النواب للاجتماع وبحث هذا الموضوع مشتركة قد يكون اسلوب جيد ويمكننا من الوصول إلى الهدف بطريقة أسلم وأسرع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا الآن جد اقتراح جديد في ضوء المناقشات والآراء التي أبدت الاقتراح يدعو إلى اعادة الموضوع ثانية إلى اللجنة القانونية ليجري في اللجنة نوع

مكونة من الأعيان



من التشاور والتفاهم والفهم المشترك للوصول إلى غايات محددة . هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟  
الكل موافق .

السيد المقرر : في اقتراح جديد بادره مباركة أن نعيده وأن نضع في أذهاننا إشراك اخواننا في مجلس النواب ولذلك أقدم اقتراحي أن بقية النقاط المختلف عليها أن نصوت عليها وأن ندركها مجدداً بنفس الطريقة التي قمنا فيها في هذه المادة بقية المواد أن يعاد القانون وأن نجتمع مع اخواننا في مجلس النواب لعلنا نصل إلى حل يرضي ويزيل خيليني أقول بصراحة ما يراه الاخوان مجلس النواب اننا اساتذة ، والله اننا تلاميذ عند مجلس النواب ولسنا اساتذة . ولذلك لعلنا تكون خطوة مباركة . ونهج جديد بالتعاون بين المجلسين أن نعيد بقية المواد إلى اللجنة وأن نجتمع ليس كلجنة رسمية إنما تشاور بين الطرفين ونحن نتمنى ان نصل إلى حل يزيل هذه الخلافات فهل يوافق المجلس على اقتراحي باعادته كله .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اعادته كله نظراً لنقاط الخلاف الواسعة ، هل لدى معالي وزير البلديات شيء جديد ؟

يعني كسباً للوقت غداً في جلسة مجلس النواب ويوم الخميس غطلة ويوم الجمعة غطلة والدورة عم تسير بسرعة نحو نهايتها فإذا رأى المجلس الكريم أن يكون اجتماع اللجنتين غداً بعد الظهر ، إذا السبت صباحاً . بس أخشى من ورود مواعيد أخرى تمر في الاجتماع .

السيد المقرر :

يا سيدي موضوع اتفاق على قانون انا في رأيي يلغي كل ارتباط ثاني لأنه ما عندنا كسلطة تشريعية اهم من أننا نتفق ونقر قانون .

دولة رئيس المجلس : دولة مضر باشا .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع انا اقترح وان يكن انا مش عضو في اللجنة القانونية أن تجتمع اللجنة القانونية باتصال خاص مع اللجنة القانونية في مجلس النواب وليس دعوة من هنا من المجلس اتصال خاص اداري هذا يتفاهموا اذا فاضيين يوقعوا مع بعض واذا مش فاضيين ما بدنا نعملوا في المجلس كذا .

دولة رئيس المجلس :

اخواننا في مجلس النواب لأنه رئيس مجلس النواب سيسافر بعد غد ونائبه حاضراً واللجنة القانونية حاضرة يوم السبت الساعة الثانية عشر صباحاً تجتمع اللجنتين . يا اخوان في سفر لجلالة الملك وليس سرّاً فنخشى من تضارب المواعيد ولذلك الأسلم الساعة الثانية عشرة دولة مضر باشا .

دولة السيد مضر بدران : دولة الرئيس، لا ندعو اللجنتين نحن ، لا نملك دعوة اللجنتين ندعو لجنة واحدة اللجنة القانونية اذا سمح دولة الرئيس ندعو اللجنة القانونية فقط لمجلس الاعيان وليس اللجنتين إلا اذا كان يقصد دولة الرئيس اللجنة المالية واللجنة القانونية لمجلس الاعيان .

دولة رئيس المجلس :

ستحدث مع معالي رئيس مجلس النواب واللجنة القانونية لأن هذا تفاهم ضروري واساسي . مبدئياً الساعة (١٢) وعندنا اللجنة المالية غداً الساعة الحادية عشرة .

السيد الامين العام :

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة إلى موعد آخر .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس الاعيان  
أحمد اللوزي

امين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

مكتبة